الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

أهمية الشمول المالي للنظام المصرفي

دراسة تحليلية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين:

- **قوجيل أحلام**
- **غديرة فوزية**

الأستاذ المشرف:

–أ.د.يماني ليلى

أ.د بوزكري جمال	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيساً**
أ.د . يماني ليلى	**أستاذ التعليم العالي**	**مقرراً ومشرفاً**
د.بلعجين خالدية	**أستاذ محاضر "أ"**	**عضو مناقش**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية :2022 – 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

أهمية الشمول المالي للنظام المصرفي

دراسة تحليلية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين:

- **قوجيل أحلام**
- **غديرة فوزية**

الأستاذ المشرف:

–أ.د.يماني ليلى

د.بلكرشة رابح	أستاذ محاضر " أ "	رئيساً
أ.د . يماني ليلى	أستاذ التعليم العالي	مقرراً ومشرفاً
د.بلعجين خالدية	أستاذ محاضر "أ"	عضو مناقش

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية :2022 – 2023

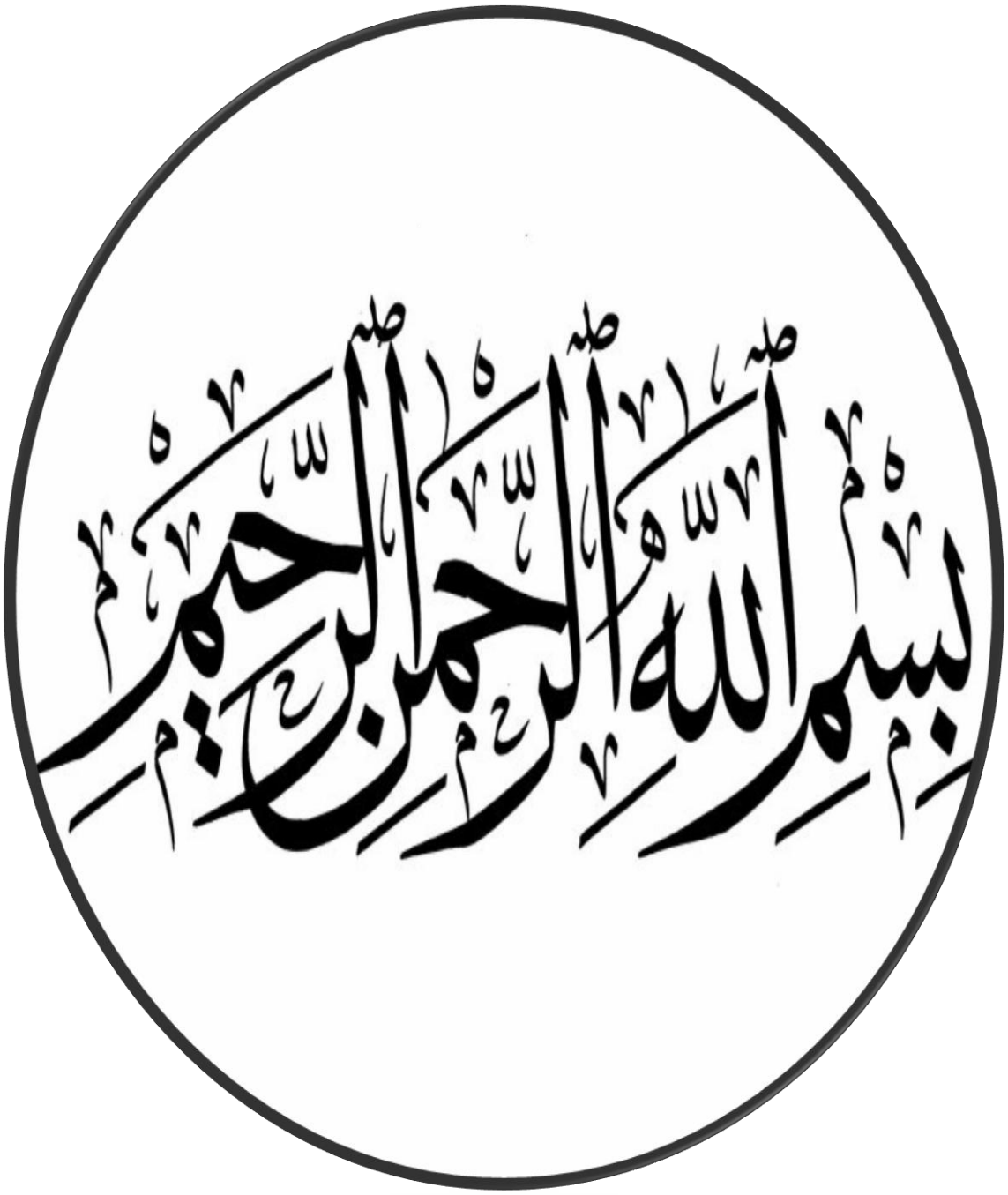
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء نشكر ونحمد الله عزوجل تعالى شأنه وعظمة قدرته نحمده سبحانه الذي منحنا القوة والعافية طيلة مشوارنا الدراسي ووفقنا لإتمام هذا العمل.

لايسعنا في هذا المقام إلا أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الوالدين الكريمين وكل أساتذتنا الكرام، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **يماني ليلى** صاحبة الفكرة والمبدأ عرفاناها على ما أولته من رعاية واهتمام لهذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن صار بحثا متكاملا وعلى ماقدمت لنا من نصائح وإرشادات مما حفزنا على العمل الجاد والمستمر.

كما نشكر أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والى جميع عمال المكتبة على وقوفهم معنا في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير نسأل الله عزوجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينير به الطريق أمام الطلبة اللاحقين.

والحمد لله رب العالمين

إهـداء

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع إلى

إلى قلب أمي الذي لا يعلوا عليه قلب، إلى حبيبتي التي رعتني وسهرت الليالي تترقب نجاحي هذا.

إلى سندي الجميل وسيدي الحبيب المخلص في حبه والصادق في دعمه، إلى أبي الغالي حفظه الله أطال عمرهما

إلى أولادي الغاليين على نفسي كل بإسمه

وإلى زوجي العزيز

وبالمثل أشكر صديقاتي رفيقات دربي اللواتي شاركتني في هذا النجاح

دون ذكر الأسماء

إلى كافة الأهل والأقارب إلى جميع الأصدقاء والأحباب ولكل من سعته ذاكرتي

ولم تسعهم مذكرتي.

قوجيل أحلام

إهـداء

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع إلى

إلى قلب أمي الذي لا يعلوا عليه قلب، إلى حبيبتي التي رعتني وسهرت الليالي تترقب نجاحي هذا.

إلى سندي الجميل وسيدي الحبيب المخلص في حبه والصادق في دعمه، إلى أبي الغالي حفظه الله أطال عمرهما

و إلى من قيل فيهم :"سنشد عضدك بأخيك" فكانوا سندي وخير معين

إخوني وأخواتي

وبالمثل أشكر صديقاتي رفيقات دربي اللواتي شاركتني في هذا النجاح

دون ذكر الأسماء

إلى كافة الأهل والأقارب إلى جميع الأصدقاء والأحباب ولكل من سعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

غديرة فوزية

فهرس المحتويات

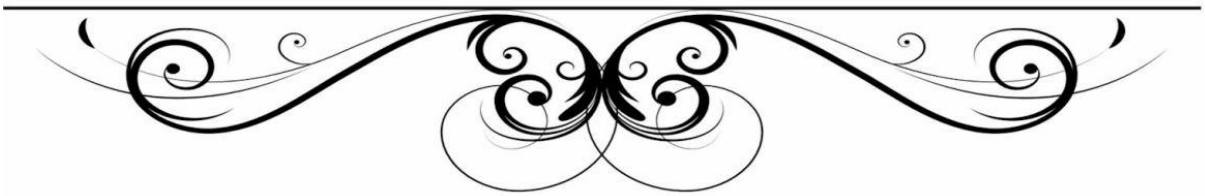

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

عنوان	رقم الصفحة
الفهرس	**III-I**
قائمة الجداول والأشكال	**VIII-VI**
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: مدخل إلى الشمول المالي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: التاصيل النظري للشمول المالي	**03**
المطلب الأول: تعريف الشمول المالي والتطور التاريخي له	**03**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	**06**
المطلب الثالث: خصائص الشمول المالي وسياساته	**09**
المبحث الثاني: مقومات ومؤشرات ومخاطر الشمول المالي	**13**
المطلب الأول: مقومات الشمول المالي	**13**
المطلب الثاني: مخاطر الشمول المالي ومعوقاته	**19**
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي والتحديات التي تواجهه	**23**
المبحث الثالث: الشمول المالي وعلاقته بانظام المصرفي	**28**
المطلب الأول: أهمية وأهداف الإستقرار المالي المصرفي	**28**
المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	**31**
المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي المصرفي	**34**
خاتمة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار للنظام المالي المصرفي	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري	**39**
المطلب الأول: الاصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10	**39**
المطلب الثاني: اصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض 90-10	**44**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري والنقائص التي تواجهه	**47**
المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	**57**
المطلب الأول: سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحليله	**57**
المطلب الثاني: مدى الوصول إلى الخدمات المالية و جودتها	**63**
المطلب الثالث: مدى إستخدام الخدمات المالية	**69**
المبحث الثالث: تجارب تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وتصنيفها	**79**
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الدول العربية	**79**
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول لتعزيز الشمول المالي	**84**
المطلب الثالث: تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي	**92**
خاتمة الفصل الثاني	**96**
خاتمة	**97**
قائمة المراجع	**101**
الملخص	**110**

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول:

الرقم	المحتوى	الصفحة
2-1	تطور الموارد المجمعة بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2015-2021	52
2-2	تركيبة القروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2011-2017	53
2-3	النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية	59
2-4	أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	59
2-5	نسبة المقترضين فوق 15سنة من المصارف التجارية والمؤسسات المالية للسنوات 2017-2019-2021	61
2-6	نسب الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين	61
2-7	مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات(2013-2015-2017-2019-2021)	62
2-8	نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات (2013-2015-2017-2019-2021)	62
2-9	نسبة العملاء المقترضونمن البنوك لكل 100الف بالغ	63
2-10	تطور الشبكة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	63
2-11	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	64
2-12	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	65
2-13	ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة)	66
2-14	ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)	67
2-15	استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في السنة الماضية (+15 سنة)	68
2-16	استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب (+15، +25 سنة)	68
2-17	ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (+15، +25 سنة)	69
2-18	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية	70
2-19	الاقتراض بحسب مصدر التمويل	71
2-20	نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت (+15، +25 سنة)	72
2-21	تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (+15،+25سنة)	73

قائمة الجداول والاشكال

2-22	نسبة الأشخاص الذين انسحبوا في السنة الماضية (% مع مؤسسة مالية، +15سنة)	74
2-23	نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدة جدا (+15 سنة)	75
2-24	نسبة البالغين الذين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15سنة)	76
2-25	نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15سنة)	77
2-26	نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (+15سنة)	78
2-27	ملكيةالحسابات فى مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما	79
2-28	مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية	81
2-29	مؤشر الادخار في مؤسسات مالية رسمية	82
2-30	مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	83
2-31	تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية.	93
2-32	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي	94

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	المحتوى	الصفحة
2-1	هيكل النظام المصرفي الجزائري سنة2018	51
2-2	عدد الشبابيك المصرفية إلى نسبة اليد العاملة النشطة	64
2-3	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	65
2-4	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	65
2-5	ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة)	66
2-6	ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)	67
2-7	استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في السنة الماضية (+15 سنة)	68
2-8	استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب (+15، +25 سنة)	69
2-9	ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (+15، +25 سنة)	70
2-10	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية	71
2-11	الاقتراض بحسب مصدر التمويل	72
2-12	نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت (+15، +25 سنة)	73
2-13	تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (+15،+25سنة)	74
2-14	نسبة الأشخاص الذين انسحبوا في السنة الماضية (% مع مؤسسة مالية، +15سنة)	75
2-15	نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدة جدا (+15 سنة)	76
2-16	نسبة البالغين الذين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15سنة)	76
2-17	نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15سنة)	77
18-2	نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (+15سنة)	78
19-2	الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن	86

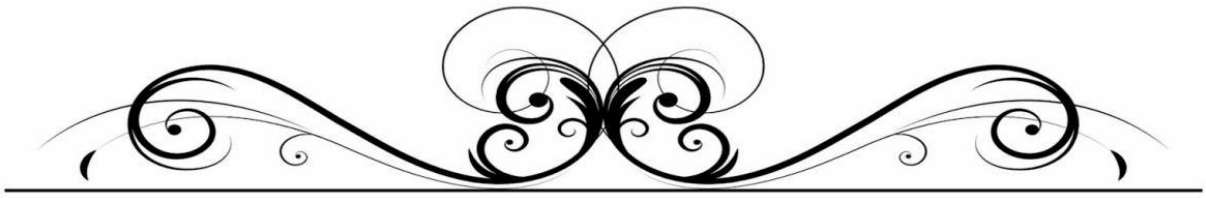

مقدمة

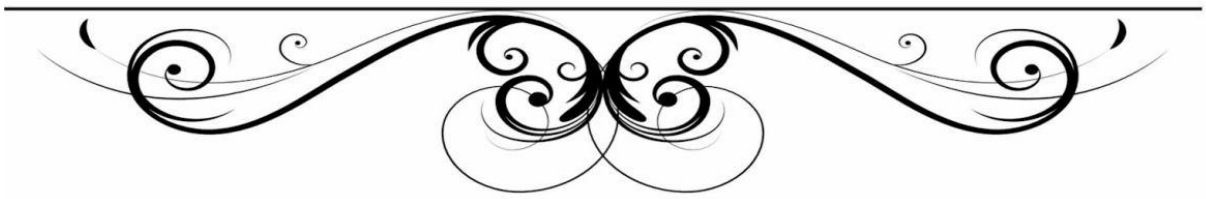

01-مقدمة

يعتبر الشمول المالي من بين أهم المواضيع التي حضيت باهتمام كبير في العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بحيث له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، إذ أن الشمول المالي هو مساعدة أو تمكين جميع فئات المجتمع بالولوج إلى الخدمات المالية والحصول على كافة المنتجات بأسعار معقولة وبتكلفة منخفضة وذلك من خلال إتباع أفضل الطرق للحد من الفقر، لذلك قامت المؤسسات المالية بإدراج الشمول المالي كإستراتيجية تمكنها من إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها خاصة الشباب والنساء، فقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية للمؤسسات والوكالات ومحافظي المصارف لأنه يمكنهم من الوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي لذلك بات واضحا أن تبني إستراتجية الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة المالية إذ من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي، إذ أن بعض الدراسات تقول أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له، فقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقتها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كل منهما الآخر.

فقد قامت الدول العربية بخطوات كبيرة نحو تحقيق مستويات عالية في الشمول المالي وذلك من خلال الجهود المبذولة في سبيله، وأوضحت مؤشرات الشمول المالي ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية التي يقدمها النظام المصرفي، الأمر الذي يستلزم ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية وتحسين بيئة العمل بالإضافة إلى التثقيف والتوعية على نطاق واسع، وذلك من خلال العمل على توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي بتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجيهات الشمول المالي والعمل على تعزيز الانتشار الجغرافي لهذا الأخير، وذلك بتوسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية، وإيجاد نظام تعليم مالي يهدف إلى الوصول لمجتمع مثقف ماليا، وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

02-الإشكالية: في ظل ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف يمكن للشمول المالي أن يؤثر على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالشمول المالي، وما هي أهدافه؟
- فيما تتمثل ركائز ومخاطر الشمول المالي؟
- ما المقصود بالاستقرار المالي للنظم المصرفية؟
- ما واقع الشمول المالي في الدول العربية؟

03-فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- الشمول المالي هو مساعدة كافة فئات المجتمع بالحصول على الخدمات المالية، ومن ثم رفع مستوى الكفاءة المالية، بحيث أنه يهدف إلى تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- تتمثل ركائز الشمول المالي في وجود البنية التحتية المالية المناسبة وحماية العميل.
- يعرف الاستقرار المالي للنظم المصرفية على أنه قدرة المصارف على مواجهة التذبذبات المالية، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية.
- إن واقع الشمول المالي في الدول العربية له مستويات: مرتفع، متوسط، منخفض.

04-أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

04-01أسباب موضوعية:

- الشمول المالي موضوع حديث، لذلك أردنا الإلمام بمختلف جوانبه.
- الرغبة في معرفة ما إذا كانت إستراتيجية الشمول المالي تحافظ على استقرار النظام المصرفي.
- الرغبة في معرفة رغبة مستوى الشمول المالي في الدول العربية.
- التعرف على العراقيل التي تواجه تطبيق الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

04-02أسباب ذاتية:

- موضوع الشمول المالي ضمن مجال تخصصنا.
- الرغبة في الاطلاع على الموضوع، بما أنه حديث النشأة.

05-أهمية الدراسة: يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية

- تظهر أهمية البحث من خلال تأثير الشمول المالي كآلية لتعزيز النظام المالي المصرفي من خلال تحديد انعكاسات تطبيق هذه السياسة على الاستقرار المالي في النظام المصرفي.

- تظهر أهمية الدراسة في محاولة معرفة مستوى الشمول المالي في الدول العربية والتعرف على أهم المعيقات التي تقف أمام توسيع قاعدة الشمول المالي؛
- تعتبر الدراسة طريق الوصول إلى الفئات المهمشة من حيث الخدمات المصرفية.
- التأكد من أهمية الشمول المالي ومساهمته في تحقيق الاستقرار المالي في النظم المصرفية.

06-أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشراته وأبعاده.
- التعرف على الشمول المالي وعلاقته بالنظام المصرفي
- التعرف على مؤشرات الشمول المالي.
- التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية.
- التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.
- دراسة مؤشرات الشمول المالي لمعرفة مستوى هذا الأخير وذلك من أجل تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية.

07-حدود الدراسة: تظهر هذه الحدود ضمن ثلاثة أقسام كما يلي:

الحدود الموضوعية: تم التطرق إلى الإطار النظري للشمول المالي و النظام المصرفي والعلاقة بينهما.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الدول العربية.

الحدود الزمنية: عملية البحث تمت خلال السنوات (2015-2021).

08-منهج الدراسة: المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حسب ما تمليه الدراسة

- **المنهج الوصفي**: الذي يتجلى في تقديم موضوع الدراسة من الجوانب النظرية للشمول المالي و النظام المالي المصرفي وتحديد تعريف شامل لهما والتعرف أيضا على أهمية وأهداف الشمول المالي.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل بيانات ومؤشرات كل من الشمول المالي والنظام المصرفي المالي، و التطرق إلى دراسة لبعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي بالإضافة إلى الأسلوب المقارن بين الجزائر وبعض الدول العربية ومدى التفاوت فيما بينها.

09-الدراسات السابقة: لقد تمت الاستعانة بعدة دراسات في كلا من الشمول المالي والاستقرار المالي، وذلك من أجل تحقيق أغراض الدراسة، وتتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

✓دراسة حنين محمد بدر عجوز بعنوان : دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة غزة 2017،ترى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة و تحقيق اح لمسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة ،و قد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح المسؤولية الاجتماعية .

✓حنان دريد، الطاوس غريب،**دور التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي: حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته، وكان الهدف من الدراسة ضرورة تعزيز التثقيف المالي وكذلك مواكبة التكنولوجيا المالية.

✓محمد بوطلاعة وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي أهميته وسبل تعزيزه، والتعرف على أهم مؤشراته، ومن ثم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن وأهم التحديات في الدولتين، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة.

✓مليكة كركار، **الشمول المالي: هدف إستراتيجي لتحقيقالاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 3، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، بليدة، 2019: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وبيان أثره على تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي.

✓فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد1، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم الأعمال وتطبيقاتها من التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي ومبادئه وأهميته، ماهية الشمول

المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود عقبات تحول دون الشمول المالي مما يستلزم وضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

✓صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد02، 2018، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتجيتها ؟ وإلى أين وصلت في ذلك ؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة و مسؤولة، فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية لذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية .

10-صعوبات الدراسة: لا تخلو أي دراسة من صعوبات، ومن جهتنا تتمثل الصعوبات فيما يلي

- صعوبة الحصول على الإحصائيات في نفس الفترة.
- قلة المراجع التي تناولت الشمول المالي خاصة الكتب.
- الندرة النسبية للمواضع السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية.

11-هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل أول نظري وفصل ثاني تطبيقي (تحليلي)، وكل فصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب وذلك كما يلي:

في الفصل الأول الذي ورد بعنوان مدخل إلى الشمول المالي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث،تم التطرق في المبحث الأول والذي جاء بعنوان التأصيل النظري للشمول المالي وتطرقنا فيه إلى مفهوم الشمول المالي والتطور التاريخي له،أهمية وأهداف الشمول المالي،وخصائص الشمول المالي وسياسته،أما المبحث الثاني والذي هو بعنوان مقومات ومؤشرات ومخاطر الشمول المالي،فقد عالجنا فيه مقومات الشمول المالي، مخاطر الشمول المالي ومعوقاته، مؤشرات الشمول المالي والتحديات التي تواجهه،أما في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل والذي جاء بعنوان الشمول المالي وعلاقته بالنظام المصرفي، فقد تم التطرق فيه إلى أهمية وأهداف

الإستقرار المالي المصرفي، الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي المصرفي، وأخيرا العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي المصرفي.

أما في الفصل الثاني والذي ورد بعنوان دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار للنظام المصرفي،فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول جاء بعنوان الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري تم التطرق فيه إلى: الاصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10 و اصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض 90-10 و هيكل النظام المصرفي الجزائري والنقائص التي تواجهه،أما في المبحث الثاني والذي ورد بعنوان مؤشرات الشمول المالي في الجزائرفقد تطرقنا فيه إلى سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحليله و مدى الوصول إلى الخدمات المالية و جودتهاو مدى إستخدام الخدمات المالية،أما المبحث الثالث والأخير والذي جاء بعنوان تجارب تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وتصنيفها فقد تم التطرق فيه إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية و تجارب بعض الدول لتعزيز الشمول الماليو تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي.

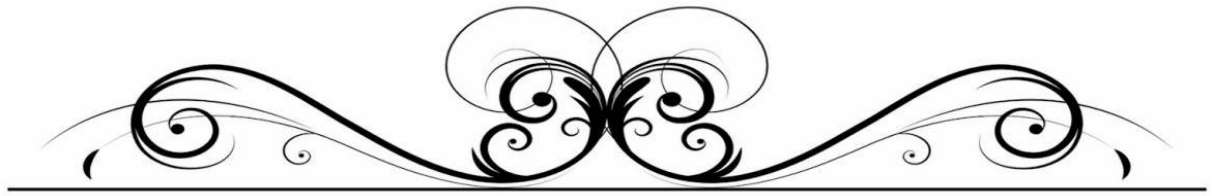

الفصل الأول

مدخل إلى الشمول المالي

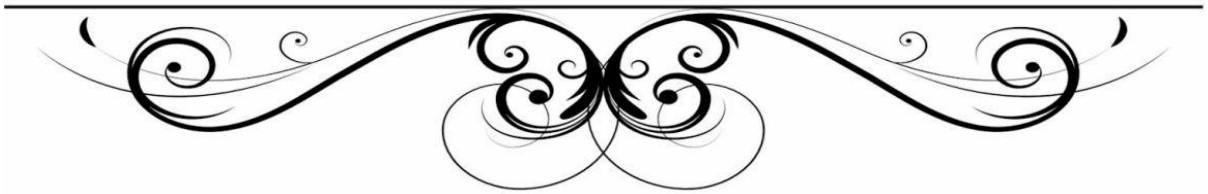

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي أداة مهمة لاستقرار القطاع المالي باعتباره أحد أهم أجزائه، حيث أنّ تمتع القطاع المصرفي بالعمق المطلوب والكثافة المناسبة يؤثر على السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي وللشمول المالي دور كبير في تحقيق ذلك وبشكل فعال جداً.

أصبح موضوع الشمول المالي من اهتمامات السياسات الدولية، حيث أدرج في بنودها الرئيسية ضمن جداول أعمالها نتيجة للدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. كما اعترفت مجموعة العشرون بالشمول المالي خاصة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المالي و الإشراف عليه، كما اعتبرته من العناصر الأساسية للاستقرار المالي، كما تم العمل على إصدار سياسات و تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة ،بحيث تكون مبنية على أسسس دال فجوة والاشتمالية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ،وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

في هذا الصدد،يتناول هذا الفصل مفاهيم الدراسة الأساسية و هي:الشمول المالي،التأصيل النظري للشمول المالي، مقومات ومؤشرات ومخاطر الشمول المالي، الشمول المالي وعلاقته بانظام المصرفي حيث شمل المبحث الأول التأصيل النظري للشمول المالي إلى مفهوم الشمول المالي والتطور التاريخي له،أهمية وأهداف الشمول المالي،وخصائص الشمول المالي وسياسته بالإضافة إلى المبحث الثاني مقومات ومؤشرات ومخاطر الشمول المالي،فقد عالجنا فيه مقومات الشمول المالي، مخاطر الشمول المالي ومعوقاته، مؤشرات الشمول المالي والتحديات التي تواجهه، أما المبحث الثالث الشمول المالي وعلاقته بالنظام المصرفي، فقد تم التطرق فيه إلى أهمية وأهداف الإستقرار المالي المصرفي، الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي المصرفي، وأخيرا العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي المصرفي.

المبحث الأول:التاصيل النظري للشمول المالي

يشهد العالم تطورات عديدة ومتسارعة نحو موييد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية وزيادة المنافسة في الخدمات المالية نتيجة إستخدام التكنولوجيا من ناحية الإتصال والرقمنة، بينما لاتزال الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من المواطنين لأن القصور في البنية التحتية المالية رفعت من تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها لكل فئات المجتمع، ولعل من أبرز التغيرات ظهور العديد من المصطلحات والمواضيع من بينها مصطلح الشمول المالي الذي بات محل إهتمام العالم وخاصة المؤسسات المالية والدولية والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية وبهذا الصدد ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التطزر التاريخي للشمول المالي وماهيته، وأهميته وأهدافه وفي الأخير إلى أبعاد الشمول المالي وخصائصه.

المطلب الأول:التطور التاريخي للشمول المالي وتعريفاته

سوف نتناول في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للشمول المالي وإلى مفهوم الشمول المالي من عدة أوجه

أولا: التطور التاريخي للشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الإستبعاد أو الإصاء المالي) لأول مرة في عام في 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية جنوب شرق إنجلترا،تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال التسعينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية،وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكلأوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث إزداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح.[1]

واتخذ البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء[2]، و قد اتخذت مجموعة العشرين(20)هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية .

[1] محمد بوطلاعة، واقع الشمول المالي وتحدياته–الأردن والجزائر نموذجا–،مجلة الإقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد 02،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف،ميلة الجزائر،جوان2020، ص145

[2]Douglas Randall and Jennifer Chien,"8 key approaches to accelerate financial inclusion", words bank,2017,see web site: http: //blogs.wordbank.orgsd

وأطلقت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة، وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن أطلقت العديد من المؤسسات العالمية، مثل مؤسسة التمويل الدولية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء برنامج تعمل على تحقيق الشمول المالي .

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتجيات وطنية للشمول المالي في العالم "بريطانيا" و"ماليزيا"، وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية حاليا لتطوير إستراتيجيات الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية [1].

ثانيا:مفهوم الشمول المالي

تختلف تعاريف الشمول المالي بإختلاف المدراس الفكرية وسوف نحاول إعطاء اهم ما جاء في هذه التعاريف كمايلي:

-تعريف البنك الدولي:يعرف على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وأسعار ميسورة تلبي إحتياجاتهم،المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الإئتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة.[2]

-كما عرفته منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFEعلى أنه: العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية ارسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتب تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإجتماعي والإقتصادي.[3]

– ويعرفه صندوق النقد العربي:إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والإئتمان،وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية.كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و تشجيعهم على إدارةأموالهم ومدخراتهم بشكل سليم،بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف،وتعتمد في غالب الأحيانأسعار مرتفعة.يتم

[1] سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، مذكرة ماجستير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس ورام الله، 2016،، ص16.

[2] نسرين رجال،دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021/2020، ص12

[3] رفيقة صباغ، سيمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق،مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10، العدد 02،2020، ص515

قياس الشمول المالي،من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة،وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب،بالتالي فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب.[1]

– **تعريف التحالف الدولي**: يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من دول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص للشمول المالي وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تنفرد بها ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث توصلت 15 دولة وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات:

✓ **تعريف الشمول المالي حسب دولة ماليزيا**: الشمول المالي هو الحق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كامل لكرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية .

✓ **التعريف الشمول المالي في تركيا**: الشمول المالي مفهوم واسع يشمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية المالية للمستهلك. [2]

–ويعرف على أنه ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل وسيط، وقد يشمل ذلك حسابا مصرفيا أساسيا بدون رفاهيات لعمل المدفوعات واستلامها، وهو منتج ادخاري مناسب لنمط التدفقات النقدية لأسرة فقيرة بالإضافة إلى تسهيل تحويل الأموال والقروض الصغيرة والسحب الزائد للأغراض الإنتاجية والشخصية، والشمول المالي لا يعني مجرد فتح حساب مصرفي للادخار بل يعني خلق وعي حول المنتجات المالية والتعليم بالإضافة إلى إدارة الأموال.[3]

ومن هذه التعاريف يمكننا إعطاء مفهوم عام للشمول المالي:

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص:5

[2] فضيل البشير ضيف، فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد01، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص474.

[3] MouniaBabas ,Nabila Fali, the reality of financial inclusion indicators in the city of setifAsurvey, Economic Researcher Review,N°1, Faculty of Economics commercial and management science, university Al Bashir Ibrahimi, BordjArredj, 2021,p: 135.

الشمول المالي من المواضيع العامة الحديثة ونعني به تمكن الأفراد و المؤسسات من إتاحة مختلف الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع،كما انه عملية الإدراج و التسهيل على الفئات المهشمة ماليا،وذات الدخل المنخفض في التعامل مع النظام المصرفي وتحقيق الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية،وبأسعار ميسورة تلبي حاجياتهم.

المطلب الثاني:أهمية وأهداف الشمول المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الشمول المالي وأهدافه

أولا:أهمية الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي:

- ❖ يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل الاستهلاك والاستثمار.
- ❖ ساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو الحالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم [1] .
- ❖ يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطا بأسواق عالمية.
- ❖ يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بحيث هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.[2]
- ❖ كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية، و تحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات.

[1] محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة شلف، المجلد 01، العدد: 01، 2019،ص122.

[2] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي، تيبازة، ص49.

❖ يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور الهيئات الاستعلام المالي .

❖ يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحساب على تقليل الفساد، وتثبيط التهرب الضريبي، والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية.

❖ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم أظهرت الدراسة أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، و الاستثمار في التعليم.[1]

❖ الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للاستبعاد مالي مثل الانخفاض العام في الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

❖ يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفراد أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهة للمجتمع [2] .

❖ كما يعتبريعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وله أهمية بالغة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع:

✓ **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخاروالاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس مشروعات،وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.

✓ **بالنسبة للأسرة:** يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتحاد قرارات الاستهلاكوالادخاروالاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

✓ **بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات، وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع مع المؤسسات المالية الرسمية.[3]

---

[1] أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص752.

[2] محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،مرجع سبق ذكره، ص124.

[3] حنان الطيب، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، 2020،ص5

و تتجلى أهمية الشمول المالي من منظور أخر في النقاط التالية:

– الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرارالاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي.

– يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

– يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.[1]

ومن هذا المنطلق يمكننا التوصل إلى النقاط التالية:

يساعد الشمول المالي كل فئات المجتمع، فهو يتيح فرصة للإدارة الفعالة للأموال والتخطيط للمستقبل، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية وتأسيس المشروعات، ويحد من الفقر المدقع والمعاملات غير القانونية.

ثانيا:أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى ضم أكبر قدر ممكن من الأفراد الغير المتعاملين ماليا ودمجهم في التعامل مع المؤسسات المالية، والإستفادة منها خصوصا الفقراء والمحرومين والمناطق النائية وذلك لتعزيز الإستقرار الإقتصادي ويمكن تلخيص أهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

- ❖ المساهمة في معالجة وتقليل نسبة الفقر والبطالة.
- ❖ خفض التكاليف وإزالة العقبات أمام الحصول على الخدمات المالية.
- ❖ الحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات وتكافؤ الفرص.
- ❖ سلامة النظام المالي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.
- ❖ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ توسيع إستخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.
- ❖ نشر الوعي والثقافة المالية.
- ❖ تحقيق الجودة والنزاهة المالية وحقوق المستهلك.

[1] فيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2020، ص516

- إيجاد بديل للمستبعدين ماليا فيما يتعلق بسبب البعد الديني كالتمويل الإسلامي.[1]
- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم.[2]
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.[3]
- بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظا اليقين في الحفاظ على الأموال التي يكافحون من أجلها.
- توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية، ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات والاختيار من بينها.
- تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد.
- إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصاديا في البلاد.[4]

المطلب الثالث خصائص الشمول المالي وسياساته

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى خصائص الشمول المالي وأهم سياساته:

أولا:خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية ، تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية،جمعيات تعاونية،

[1] صفاء دبوبة، مروى مريان،دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة لعينة من الجمهور العام في الجزائر-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021/2020، ص16

[2] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص476

[3] مليكة كركار، الشمول المالي:هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد3،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2019،ص365

[4] نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد10، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، 2021،ص348

مؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية ،بنوك تجارية وحكومية ،شركات تأمين وشركات بطاقة الائتمان و مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، التحول الرقمي ، مكاتب البريد،وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع،وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي،كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية و زيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، رفع الإنتاجية و الدخول وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة و المتوسطة بهدف دعم النمو الإقتصادي.[1]

ويتميز الشمول المالي بالخصائص التالية:

1. استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية: تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحو حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014-2017، و ذلك أن 69بالمائة من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62 بالمائة في عام 2014 و51 بالمائة في عام 2011. الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة.

2. أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية: إن ادخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر هي جميعا جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الإنسان بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة، و يدخر الناس النقود بالطرق المختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية .

3. زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية: قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011.رؤى وأفكار حول طرق زيادة الشمول المالي هذه الخدمات ؛و يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها .[2]

ثانيا: سياسات الشمول المالي

يتفق بعض الباحثين على عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي،والتي يمكن أن تبرز من خلال الآتي:

[1] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،ص477

[2] إكرام مالوسي،سنه مسعي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة 2021، ص08

✓ **الوكيل البنكي**:أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الاشتمال المالي حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء البنوك فحسب،بل إلى وكلاء للاشتمال المالي.التعاون بين البنوك و الوكلاء أصبح ممكن حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية و التوعية بالنظام المالي بالإضافةإلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير.[1]

✓ **الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول)**:يفتح انتشار الهواتف النقالة أفاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، إذ قلل هذا التطور بشكل كبير كلف المعاملات المالية،فضلا عن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة،إذ يتم وصولها بنفس الوقت، إذ تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع و النمو في استعمال القنوات الالكترونية، إلا انه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الالكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها لما تحققه من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام، إذ وجد أن نسبة 86%من المعاملات المصرفية تتم عن طريق القنوات الالكترونية،في حين أن نسبة نمو استعمال الخدمات المصرفية عبر الهاتف تتجاوز100%.[2]

✓ **حماية المستهلك**: تباين المعلومات من المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات

[1] عبد السلام بن شهلة، التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2021،ص:19

[2] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 58،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020،ص ص 38-39

وبعض الفراغات في الاطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات،حيث منع عمل هذه المؤسسات، يعتبر أمر بالغ الأهمية بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق.[1]

✓ **تنويع مقدمي الخدمات**: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعية، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل:[2]

ـ تراخيص متخصصة للمؤسسات العامة في مجال الايداعي الصغير؛

ـ تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

✓ **إصلاح البنوك الحكومية**:يرتكز الإصلاح في القطاع المصرفي على عدد من العناصر كتحرير أسعار الفائدة والابتعاد عن الائتمان الموجه، والتي تحرره من الكبح المالي وتطوير البنية الأساسية له ودعم حوكمة المؤسسات المصرفية المالية وفتح الخدمات المصرفي أمام المنافسة الأجنبية،[3]وفي الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي،وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء.حيث من 73 إلى102دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول .تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل: الزراعة والإسكان وتنفيذ برامج اجتماعية.

✓ **سياسة الهوية المالية**: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات لا توجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح الحساب. بدأ صناع القرار معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك و بين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي،وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.[4]

---

[1] ميمونة محمدي ،فاطيمة الزهراء رومان ،دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي،تجاربدولية،الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2019)،مذكرة ماستر،تخصص ادارة مالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون، تيارت،2020،، ص:20.

[2] حنين محمد بدر عجور، دورالاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)،مذكرة ماجيستر، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017،ص23

[3] حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى،دار صفاء ،عمان،2011،ص217

[4] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2019،ص ص112-113

المبحث الثاني:مقومات ومؤشرات ومخاطر الشمول المالي

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مقومات الشمول المالي،مخاطر الشمول المالي ومعوقاته وفي الأخير إلى الشمول المالي وعلاقته بانظام المصرفي:

المطلب الأول: مقومات الشمول المالي

لمعرفة مقومات الشمول المالي،يجب التطرق إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:(المبادئ،الركائز،الأبعاد) وهي كالتالي:

أولا:مبادئ الشمول المالي

إعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة تورونتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للإستثمار المالي القائم على الإبداع والإبتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في إستراتيجياتها الوطنية للشمول المالي، ويستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير،ويقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحسين نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار إنتشار الأمن والسلم للإبتكارات المالية الحديثة، وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين جملة من المبادئ والتوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص النفاذ نحو 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات المالية.

وهذه المبادئ هي كالتالي:

✓ **القيادة:** يمكن تعريف القيادة على أنها القدرة على التوجيه من أجل تحقيق هدف معين عن طريق الآخرين، وهي العملية الخاصة بدفع وتشجيع الأفراد نحو إنجاز أهداف معينة،وهي التأثير في سلوك الآخرين كأفراد وجماعات نحو إنجاز وتحقيق الأهداف المرغوبة، وتعتمد على التأثير والقبول أساسا، وباستخدام السلطة الرسمية أحيانا وبدونها أحيانا،[1] ويمكن أن نقول أن القيادة له علاقة بالشمول المالي وذلك من خلال وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.[2]

✓ **التعاون:** وتتمثل في خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشراكة والتشاوروالاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

[1] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات والاتجاهات الحديثة)، الطبعة الحادية عشر، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض،2014،ص:180.

[2] جواني صونية،مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي،-تجربة البحرين- مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة، المجلد04، العدد02،الجزائر،20121، ص278

✓ **التنوع**: وهو تطبيق السياسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل: خدمات الإيداع،الائتمان، الدفع والتحويلات والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

✓ **الإطار**: وهو الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية،وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال.

✓ **التناسب**: وهو بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساساستعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.[1]

✓ **الحماية**:يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح، حيث يؤدي التطور والإبكار في الخدمات ومزودي الخدمات والمنتجات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشاكل فإنه من الضروري وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

✓ **التطوير**: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

✓ **المعرفة**: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.[2]

✓ **التمكين**: يعني زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.[3]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن المبادئ دخلت ضمن مقومات الشمول المالي،وذلك لأنها الركيزة الأساسية لهذا الأخير، بحيث أنها تساعد على الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة،وأن هناك علاقة تكاملية بين هذه المبادئ فمثلا مبدأ التمكين يعني التثقيف المالي، وبالتالي التخفيض من حدة الفقر والتي يقوم بها مبدأ القيادة.

[1] أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي- دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2021،ص ص74،73

[2] عبد السلام بن شهلة،التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص21

[3] زهير غراية، تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي و الاستقرار المالي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد01، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية،أدرار،2020 ،ص84

ثانيا:ركائز الشمول المالي

لتحقيق الشمول المالي يجب توفر الركائز التالية:

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك، وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة لتستطيع الدولة وضع أهدافها ترتفع مستوى الشمول المالي، وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
- حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي، ويتحقق هذا من خلال:
- حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة.
- تزويد العميل بكل العمليات اللازمة في كل مرحلة تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- تقديم خدمات استشارية إذا احتاج العميل.
- الاهتمام بشكاوي العملاء، و التعامل معها بكل حيادية.[1]
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع بحيث أنها تعتبر أهم الركائز لتحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية،والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي:[2]
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها،إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض و التمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية،بما يمكن العملاء الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة و بشفافية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

[1] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص477

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10

- الاهتمام بالتثقيف المالي من خلال وضع إستراتيجية وطنية،تهدف إلى تعزيز الوعي و المعرفة المالية لدى المواطنين، وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج لذلك كالفقراء والمهمشين والمحرومين وغيرهم.[1]
- دعم البنية التحتية المالية بحيث أنها تعتبر ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي،ومن أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، و ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية و تتضمن ما يلي:[2]
- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات و اللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنك،خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافاتالآلية،خدمات التامين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذت لتسهيل تنفيذ العمليات و الخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة،خاصة البيانات الائتمانية للأفراد و المؤسسات المصغرة.

وفي الأخير توصلنا إلى أن هناك عدة خطوات و مراحل يجب إتباعها من أجل تعميم وتحقيق شمول مالي فعال، بحيث أنها تساعد على حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة و تخفيض الرسوم و العمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية، بالإضافة إلى توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد و المؤسسات المصغرة.

ثالثا:أبعاد الشمول المالي

أن تطور مفهوم الشمول المالي،أدى إلى ظهور ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

❖ **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، إذ تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة فتح الحساب المصرفي أو الحصول على قرض مصرفي، إضافةإلى ميزة القرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، إذتتوفر تشكيلة من الفروع المصرفية التي تقدم مختلف الخدمات المصرفية من أهم العوامل التي تجذب الزبائن إلى الاستفادة من هذه الخدمات، ففي ظل حدة التنافس بين

[1] أسماء سفاري،اسيا بن داية،تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي- دراسة حالة الجزائر-مرجع سبق ذكره،ص74

[2] عبد السلام بن شهلة،التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص12

المصارف على استقطاب الزبائن الجدد إليها فإن هؤلاء الزبائن بدوا يبحثون عن سبل الراحة التي يوفرها كل مصرف لتقديم الخدمات المصرفية،وبالتالي فإن الزبون بات حرا في اختيار المكان الذي يتناسب معه إمكانيةالوصول إليه.[1]

❖ **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[2]

❖ **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع المؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث انه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية(التكلفة، وعي المستهلك، فعاليةآلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى.[3]وتتكون جودة الخدمات المالية من:

✓ **الشفافية:** يقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف و القرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكل المشاركين في السوق،والشفافية شرط أساسي ومسبق للمساءلة وخاصة بالنسبة للمقترضين والمقرضين أو المصدرين والمستثمرين والسلطات الوطنية والمؤسسات المالية و الدولية.[4]

ومن هناك فإن للشفافية دور في الشمول المالي وذلك من خلال:[5]

-نسبة العملاء الذين أفادوا، أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي؛

-وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

[1] مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون،دورالتكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة عن موظفي مصرفي في بغداد التجاري و الخليج التجاري،مجلة وارث العلمية، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء،العراق،2020،ص156

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2019.،ص109

[3] جازية حسيني ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد23، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حاسيبة بن بوعلي،الشلف،2020،ص:102

[4] طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات(المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،ص ص731-732

[5] ياسين بن الضب،أثرالشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2019،ص10

✓ **حماية المستهلك:** تعرف على أنها مجموعة القواعد والسياسات التي تهدف إلى منع الضرر و الأذى عن المستهلك، وكذلك لضمان حصوله على حقوقه.[1]

ومنه يمكن للشمول المالي حماية المستهلك من خلال ما يلي:[2]

-مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين و المؤسسة المالية.

-مدى وجود إمكانية اللجوء الى العدالة مثل وجود امين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 2 شهور الأخيرة، وثم حلها في غضون شهرين على الأقل؛

-نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

✓ **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية،ولكنه يمنح أيضا للعملاء القدرة على اختيار الخدمات و المنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:[3]

-نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛

-نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

-مدى وجود عوائق او نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

✓ **المديونية:** وهي السلوك المالي، وتعتبر سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

-نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30يوم عن سداد القرض.

-كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن، إما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

-معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

-متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.

-متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

---

[1] فريال جعفري، حماية المستهلك من السلع المقلدة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2020، ص10.

[2] ياسين بن الضب، أثرالشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2012)، مرجع سبق ذكره،ص10

[3] العباس بهناسوآخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي الإشارة إلى التجربة الأردنية،مجلة معارف، العدد2، معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، جامعة أكلي محند اولحاج،البويرة،2019،ص218.

-نسبة العملاء الذين أفادوا،بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.[1]

✓ **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العميل حول سهولة حصوله و الوصول لاستخدام الخدمات المالية،[2]وذلك من خلال:

-نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.

-متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.[3]

✓ **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم،[4]وذلك من خلال:

-حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم، التنويع؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.[5]

المطلب الثاني:مخاطر الشمول المالي ومعوقاته

سنحاول في هذا المطلب توضيح مخاطر الشمول المالي على مستويين :

أولا:محاطر الشمول المالي

ينقسم مخاطر الشمول المالي إلى النواع التالية

1-1: مخاطر الشمول المالي على مستوي المؤسسات المالية: تتمثل فيما يلي:

- زيادة احتمالات الغش من جانب العملاء.
- زيادة حدة المنافسة في أسواق المال.
- الحاجة إلى التطوير المستمر في جودة المنتجات والخدمات المالية.
- الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم.

[1] حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)،مذكرة ماجيستر، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017،ص ص14-16

[2] عبد السلام بن شهلة، التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص15

[3] ياسين بن الضب، أثرالشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2012)، مرجع سبق ذكره ،ص10

[4] ميمونة محمدي ،فاطمة الزهراء رمان،دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي- تجارب دولية :الصين والامارات العربية المتحدة خلال (2010 - 2019)،مذكرة ماستر ، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2020،،ص26

[5] ياسين بن الضب، أثرالشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2012)، مرجع سبق ذكره ،ص10

– الحاجة إلى تخفيض أسعار المنتجات والخدمات المالية لكسب مزايا تنافسية.[1]

2– المخاطر التي تواجهها المصارف

للشمول المالي مخاطر متنوعة تواجهها المصارف، عبر حزمة من المخاطر تتجسد كالتالي:

– عدم وجود البنية التحتية الضرورية للعمل على توسيع الشمول المالي.

– عدم الاستعداد بالشكل اللازم والصحيح للبيئة التنظيمية والرقابة المواتية والقانونية.

– وجود مخاطر أخرى متعلقة بالمصارف، والتي تتمثل بإمكانية تخلي البعض منها عن جزء من معايير منح الائتمان، والذي يؤدي جراء ذلك إلى زيادة حدة المخاطر الائتمانية المتوفرة، إضافة إلى ذلك اختلاف في خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحاليين من الخدمات المالية المتوفرة في المصارف.[2]

– المخاطر في تحديد هوية الزبائن، كالامتثال للضوابط يزيد من تكاليف الخدمة، عدم معرفة صورة الزبائن أو الموقع.

ومنه يمكن القول أن المخاطر التي تواجه المصارف لها علاقة كبيرة بمخاطر الشمول المالي، وذلك أن البنوك تمثل حجر الأساس في معظم اقتصاديات العالم لما لها من دور حيوي وفعال في تنشيط الاقتصاد ودعمه، حيث تسعى معظم البنوك حاليا إلى محاولة الوصول للمواطنين غير المتعاملين معها وخاصة الشرائح المهمشة التي لا تجد منتجات وخدمات مالية تناسب احتياجاتها ومن أمثلتهم الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وهو ما يطلق عليه الشمول المالي ويساعد تطبيق منظومة هذا الأخير في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ومن ثم جذب أكبر عدد من شرائح العملاء ذوي مستويات مختلفة من الادخار والاقتراض، مما يؤدي إلى تنويع المخاطر، إلا أنه إذا تم توسيع نطاق تطبيق الشمول المالي سيزيد ذلك من مخاطر الائتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الاستقرار المالي وزيادة مستوى مخاطر الائتمان.[3]

ومن العناصر السابقة يمكن القول بأن مخاطر الشمول المالي هي التأثيرات السلبية التي قد تنشأ عن تطبيق البرامج المتعلقة بالشمول المالي، ويمكن تلخيص هذه المخاطر في النقاط التالية:

– عدم وجود قواعد بيانات متكاملة للتعامل مع الحلول الرقمية.

– عدم التأمين الكافي للمعاملات الإلكترونية.

---

[1] سالم محمد معطش جمعان العنزي، تطوير أداء التدقيق الداخلي في البنوك الكويتية كمدخل مقترح للحد من مخاطر الشمول المالي(دراسة ميدانية على البنوك الكويتية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المحاسبة،العدد1، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2020، ص ص248-249

[2] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي،دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 58،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020، ص39

[3] آية عادل محدود عوض، أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد03، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021، ص361

- عدم ملائمة تصميم النظم، وعدم الصيانة المستمرة لها.
- التوقف المفاجئ للنظم.
- فشل النظم في إنجاز الأعمال.
- إساءة استخدام النظم من جانب العملاء.
- إساءة استخدام النظم من جانب العاملين.
- حدوث اختراق مؤثر لأنظمة البنك.
- إخفاق البنوك في تأسيس شبكات خدمات موثقة وآمنة.
- عدم قدرة البنوك على إدارة النظم بكفاءة.
- انتهاك سرية المعلومات الشخصية للعملاء.
- الاحتيال المالي والاختلاس.[1]

ثانيا: معوقات الشمول المالي

أظهرت العديد من الدراسات و استطلاعات الرأي وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل، و الاعتبارات الشخصية و الدينية و المجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب او المصاريف المرتبطة به، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، ستقوم باستعراض أهم العوائق التي تمنع اتساع رقعة الشمول المالي.

1- **عدم امتلاك المال الكافي**: ان عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب هو أحد أهم أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية و المصرفية، إن التغلب على هذا النوع من الحوافز يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة.

2- **عدم الحاجة لوجود حساب**: يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى المؤسسة مالية أو مصرفية، بل إن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المصرفية أو المالية و تخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين، ممن يعتبرون انهم ليسوا في حاجة إلى حساب حاليا.

[1] رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 1، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2020، ص ص297-298

3- **أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات:** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل من النظام المالي الرسمي بسبب بعد المصارف والمؤسسات المالية، وعدم امتلاكهم للوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية.

4- **اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة:** يلعب كامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي، وذلك فإن ضعف الثقة بتعامل بمعاملات المالي المصرفي كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي.[1]

5- **ظاهرة تخفيف المخاطر**: حيث تعتمد بعض البنوك إلى قطع علاقاتها المالية مع جهات أو مؤسسات أو أفراد تعتبرها مرتفعة المخاطر، فبدلا من قيامها بالإدارة الجيدة لتلك المخاطر تعمد على تجنبها كليا، وفي الواقع فإن قطع العلاقات المصرفية مع قطاعات أو مناطق بأكملها يؤدي إلى خروجها من المنظومة المالية، وبالتالي إلى تفاقم ظاهرة ما يسمى بالتهميش المالي.

6- **عدم الثقة:** ففي حال جود قطاع مالي مختلف، قد تكون ثقة الناس في المؤسسات المالية معدومة أو يكون مستوى المعرفة المالية محدودا لديهم.[2]

وبالإضافة إلى كل هذه المعوقات أشارت المفوضية الأوربية إلى أن معوقات الشمول المالي تتمثل في:

–قصور في جانب العرض، والذي يرتبط بخصائص المنتجات والخدمات المالية المتاحة وطريقة طرحها للتسويق والبيع.

–قصور جانب الطلب، ويرتبط بالوضع والقدرات المالية للعملاء.

-غياب التشريعات القانونية، والتمييز النوعي ضد السيدات.

-المعرفة المحدودة بالخدمات المالية، وانخفاض درجة التعليم.

-مستوى الدخل المنخفض والعمولات والمصروفات التي تتقاضاها البنوك.

-شروط التعامل على الحسابات والحد الأدنى لفتح الحساب.

-تعقيد المستندات المطلوبة للتعاملات.

-نوع الأعمال التجارية ورفض الاقتراض بسبب صغر حجم الأعمال.[3]

[1] نعمة نغم حسين،أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، الكلية التقنية الإدارية، بغداد،2018، ص ص33-34

[2] عبد السلام بن شهلة، التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره، ص18

[3] رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي ،مرجع سبق ذكره، ص ص281-282.

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي و التحديات التي تواجهه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات الشمول المالي والمعوقات التي تواجهه

أولا:مؤشرات الشمول المالي

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات التي تهدف للحصول على بيانات شاملة تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدوليالأكثر موضوعية، ومن خلال ذلك تم تجميع البيانات وفقا لنتائج المؤشرات:[1]

أولا–المؤشرات المرجعية(2011):وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي، والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويمكن عرضها كالتالي:[2]

1- **مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:** هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطتها مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية.

2- **مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس إمكانيةالأفراد البالغين 15 سنة فما فوق،وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانيةوالصرافاتالآلية.

3- **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية:** يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور، وفي دفع فواتير الشراء.

4- **مؤشر الادخار من المؤسسات المالية الرسمية:** يعرف الادخار بصفة عامة على انه الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لاينفق على الاستهلاك،[3] إما بالنسبة للادخار من المؤسسات المالية الرسمية فهو يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

---

[2] فضيل البشير ضيف، فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر مرجع سبق ذكره،ص478

[2] حنان دريد،الطاوس غريب، دور التمويل في تعزيز الشمول المالي:دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد01،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار،2020، ص283

[3] اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، الطبعةالأولى، داروائل للنشر والتوزيع،عمان–الأردن، 2004، ص139

5- **مؤشر الاقتراضمن المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.[1]

ثانيا–مؤشرات(سنة 2014):قد بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جويلية عام 2014 من المسح 96 متغيرا رئيسيا بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي 432، والتي استعرضت الجوانب التالية:

-المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في المؤسسة المالية الرسمية.

- مؤشرات مرتبطة بكيفية وكثافة والغرض من استخدام الحساب المصرفي.

-مؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الفواتير بمختلف أنواعها.

-مؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والائتمان.

مؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة.

-مؤشرات مرتبطة باستخدام الانترنت و الهواتف.[2]

ثالثا– المؤشر العالمي للشمول المالي: تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف إلى الحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المسماة (قاعدة بيانات global findex) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها وتتعلق هذه القاعدة بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية و غير الرسمية و استخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام تكنولوجيا مالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية.

رابعا– مؤشر المعرفة العالمي: أطلق مشروع المعرفة العربي"مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفةوبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعكس إلى أقصى حد ممكن "المعرفة من منظور التنمية "في المنطقة العربية بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يؤخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة، وسع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131من جميع أنحاء العالم تحت عنوان "مؤشر المعرفة العربي" في عامي 2015 و2016، وفي عام 2017

[1] حنان دريد، طاوس غريب، دور التمويل في تعزيز الشمول المالي، مرجع سبق ذكره،ص283

[2] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر مرجع سبق ذكره،ص478

تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي، وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم،حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها كالتعليم قبل الجامعي.

خامسا– مؤشر محو الأمية:محو الأمية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات المفاهيم والمهارات المالية، مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة، والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي. وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وفي نهاية المطاف تحقق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.[1]

ثانيا: التحديات التي تواجه الشمول المالي

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات، مازال ملايين من تلك الحسابات خاملا وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه، وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية، وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل،فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الآخرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني و الرهونات و الاقتراض المضمون، وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي، وأشار فيه على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

[1] ميمونة محمدي، فاطمة الزهراء رومان،دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي،مرجع سبق ذكره، ص ص21-23

- بطيء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية و بوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ،ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات و الصكوك، بما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي و الذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد و الشركات.[1]
- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية و توصيلها الى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف.
- زيادة ثقافة المواطنين و قدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات و المنتجات المالية.
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وان تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة و سهلة.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة و ذات صلة و مصممة حسب احتياجات المستهلك.
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف و تهيئة السلطات التنظيمية و الرقابة ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.
- على الصعيد العالمي، يصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي و الوصول إلى رأس المال والائتمان.

وعموما يمكن القول أن تحديات الشمول المالي تختلف من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لخصائص كل منها،بحيث انها تصنف على أساس جانبي العرض و الطلب وهي كالتالي:

1-**التحديات على جانب العرض**:تنقسم الى

1-1عدد مقدمي الخدمات المالية: حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدنو المناطق الريفية.

1-2توافر البنية التحتية و التكنولوجيا: حيث يسهم توافر البنية التحتية و التكنولوجيا في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية و الصحراوية.

1-3مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية.

1-4مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي: يعد هذا العامل أحد أهم التحديات لانتشار الشمول المالي، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصا في المناطق الريفية.

[1] بختة بطاهر، عبد الله عقون،الشمول المالي وسبل تعزيزه اقتصاديات الدول، تجارب بعض البلدان العربية، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي، خميس مليانة ،2018،ص7

2- التحديات على جانب الطلب:

2-1محو الأمية المالية: يعد هذا العامل أحد التحديات الرئيسية خصوصا بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات، يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة و الكتابة.

2-2معدل التضخم: حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك في اثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما ان أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة.

2-3معدل الفقر في المجتمع: يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الأفراد من أجل توفيرالمتطلبات الأساسية، ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

2-4وجود نظام أجور غير تنافسي: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص، والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة ماليا.

2-5توافر المستندات الثبوتية: حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.[1]

[1] نهلة ابو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية،مرجع سبق ذكره، ص ص348-349

المبحث الثالث:الشمول المالي وعلاقته بانظام المصرفي

النظام المالي المصرفي من المفاهيم المهمة والواسعة ولعل من أهمها الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستقرار في أداء مهامها على أحسن وجه، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للنظام المالي المصرفي.

المطلب الأول: أهمية وأهداف النظام المالي المصرفي ومحدداته

في هذا المطلب سوف يتم مناقشة أهمية وأهداف النظام المالي المصرفي وكذا محدداته

أولا:أهمية النظام المالي المصرفي

يمكن إدراك أهمية النظام المالي المصرفي من خلال النقاط التالية:

✓ إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008 وحمل عنوان "المخاطر العالمية 2008" إن النظم المالية المضطربة تمثل تحديات كبيرة تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير زيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر؛

✓ غياب إستقرار النظام المالي المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل 2008 ذكر هذا الأخير أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.[1]

✓ انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى الاقتصاد العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد أنه منذ الثمانينات من القرن الماضي فإن 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في صندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، كما أن انتشار هذه الاضطرابات بين مدى هشاشة النظام المالي القائم، فقد ذكر صندوق النقد في تعليقه على أزمة الرهن العقاري الأمريكية على إثر نشره للتقرير الدوري عن الاستقرار المالي الصادر عام 2008 أن أحداث الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 إلى أفريل

[1] ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي:بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص: 21-22.

2008 برهنت على الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي والتي أثارت تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الاستجابة التي أصدرتها مؤسسات القطاعين الخاص والعام.[1]

ثانيا: أهداف النظام المالي المصرفي

إن وضع إطار عام للنظام المالي المصرفي له أهداف متعددة والمتمثلة فيما يلي:[2]

✓ الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

✓ تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية، أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.

✓ تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس.

ثالثا:محددات النظام المالي المصرفي

سوف نتطرق إلى محددات النظام المالي المصرفي ، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أولا: محددات االنظام المالي المصرفي

تمثل محددات النظام المالي المصرفي عنصرا أساسي، حيث تساعد على تحديد العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي وتصنيفها إلى محددات رئيسية، وهذا ما سنتطرق له في هذا العنصر:[3]

[1] عبد الرحمن بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 92

[2] أحمد شفيق الشاذلي، أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 42

[3] سليمة قطافي، دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي لدعم المرونة، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020، ص ص 42-45

1-الظروف الاقتصادية الكلية: كون أن النظام المالي المصرفي مرتبط بمدى تأثر الاقتصاد الحقيقي، وكون أن العلاقة تبادلية بين النظام المالي والاقتصاد بفعل ارتباط الدائرة المالية بالدائرة الحقيقية، ومنه يتطلب استقرار النظام المالي أن تتوفر مجموعة أساسية من الشروط، يمكن توضيح أهمها كما يلي:

✓ ينبغي للسياسات الاقتصادية الكلية أن تسعى للنمو المستدام بما يتماشى مع إمكانات الاقتصاد، وتجنب اضطرابات النمو بما في ذلك الارتفاع والانخفاض لما تسببه من حالة عدم يقين ومخاطر نتيجة تراجع ثقة المتعاملين ومنه الانتكاسات المالية المنتشرة.

✓ ينبغي استقرار مستويات أسعار الفائدة، حيث أن تحديدها له علاقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي وتلك التغيرات التي تجريها البنوك المركزية ما بين رفع وخفض لضبط السياسة النقدية من شأنها تخفيض التضخم أو الخروج من الركود، لكن آثارها قد تتعدى ذلك للتأثير وإلحاق الضرر بالاقتصاد.

2-السلامة المالية: قد تكون مصادر عدم إستقرارالنظام المالي المصرفيالمحتملة متأتية من النظام المالي في حد ذاته أو من متغيرات خارجية، وفي كلتا الحالتين فإن السلامة المالية بما في ذلك سلامة المؤسسات المالية والأسواق المالية والترتيبات التي يتم من خلالها تنفيذ المعاملات المالية، من شأنها التقليل من حدة المخاطر الداخلية وعدم تضخيم الصدمات والمخاطر الخارجية داخليا كذلك، حيث تؤدي سلامة المؤسسات المالية إلى قدرة هذه الأخيرة على القيام بوظائفها بسلامة حتى وإن تعرضت للمخاطر وذلك من خلال ما تملكه من رأس مال كافي لاستيعاب الخسائر العادية وغير العادية.

3-البعد النظامي: يتم تحديد الأهمية النظامية للمؤسسات المالية والأسواق والأدوات، بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية وهي كالتالي:

3-1- الحجم: أي حجم الخدمات المالية التي يقدمها المكون الفردي للنظام المالي، فبالنسبة للمؤسسات قد يعكس حجم المعاملات والأصول التي تدار فيها عن أهميتها.

3-2- الترابط: بمعنى الروابط مع المكونات الأخرى للنظام، والترابط أيضا له أهميته الخاصة في تحديد الأهمية النظامية للمؤسسات كون أن الفشل في المؤسسة الواحدة قد يتعداه للمؤسسات الأخرى التي تتعامل وترتبط فيما بينها.

3-3- القابلية للاستبدال: أي المدى الذي يمكن للمكونات الأخرى في النظام توفير نفس الخدمات في حالة حدوث فشل.

4-أسباب عدم إستقرار النظام المالي المصرفي: على الصعيد العالمي تتمثل القنوات التي ينتقل من خلالها عدم إستقرارالنظام المالي المصرفيفي نفس مكوناته، أي أن النظام المالي في حد ذاته ناقل للأزمات من بلد إلى آخر، وعليه تتلخص أسباب عدم إستقرارالنظام المالي المصرفي في:

4-1- العوامل الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية: تتمثل في سوء تدفق المعلومات الأمر الذي من شأنه أن يعيق كفاءة أداء أسواق المال، ويحدث هذا التباين في المعلومات حيث يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة وحجم العوائد المتوقعة[1].

4-2- وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة في المصارف: إن وجود سياسات الاحترازية غير مستقرة ومتناسقة يؤدي إلى حدوث أزمات نظرا لتعارض تلك السياسات الاحترازية مع المصارف المركزية والذي يؤدي بدوره إلى عدم إستقرار مالي، بسبب تراجع عوامل مؤسسية كضعف قواعد الحوكمة والممارسات غير السلمية في المصارف.

4-3- مشكلة التكوين والتأطير المصرفي: إن الأنواع الثلاث لعدم الاستقرار (الذعر المالي، إنهيار الأسواق المالية، هدم استقرار الأسعار)، كلها تتضمن مشكلات تكوين وذلك أن سلوكيات الأفراد منفصلة في مثل هذه الحالات تكون لها انعكاسات كلية.[2]

المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والنظام المالي المصرفي

من خلال هذا المطلب يتعين دراسة أسباب عدم وجود استقرار في النظام المالي المصرفي، وكذا تطبيق سياسة الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي المصرفي ، ومدى أهميته وعلاقته بالشمول المالي، وهذا ما سوف نتطرق له من خلال ما يلي:

أولا: العلاقة بين الشمول المالي والنظام المالي المصرفي

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ما يلي:

1-عدم وجود استقرار مالي مصرفي: تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي مصرفي في أربع فئات رئيسية على النحو التالي:

- ✓ وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة.
- ✓ العوامل الخارجية والتي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية والتي ينتج عنها أزمات في سعر المصرف.

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، الأردن، 2015، ص 05

[2] عباس بوهريره، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي معمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.، ، ص36

✓ العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي، والموازنة العامة للدولة.

✓ العوامل الداخلية للمؤسسة والتي تشمل تباينالمعلومات بصرف النظر عن مصادرها.

✓ وتتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي بصورة أساسية في سوء تدفق المعلومات، والتي تعوق كفاءة أداء الأسواق المالية.

✓ وغالبا ما يحدث هذا التباين في المعلومات عندما يمتلك جهاز معلومات داخلي معلومات أكثر عن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار، بينما لا تكون هذه المعلومات غير مملوكة لأجهزة معلومات أخرى، أو مملوكة بشكل قليل، أو أن تكون تلك المعلومات خاطئة في الأساس، أو قديمة وغير متوافقة مع الزمن الحالي.

✓ كما توجد عوامل مؤسسية مثل ضعف قواعد الحوكمة، والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، مما يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي.[1]

2-تطبيق سياسة الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي المصرفي: وذلك من خلال:

✓ تفرض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة تتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية، قد يؤدي إلى التخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها[2]

✓ تنظر الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتم ملاحظة ذلك في أكثر من 90 دولة نامية حيث أن أكثر من 75% من سكان العالم الذين ليس لديهم حسابات بنكية قاموا بالتوقيع في إعلان ماي عام 2011، ومن جهة أخرى حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا حيث تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول جميع أنحاء العالم، حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2014 أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه وذلك بسبب آثاره الاقتصادية وتحقيقه للاستقرار المالي المنشود.[3]

---

[1] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019، ص ص 28-30

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115

ثانيا: مساعدة سياسة الشمول المالي على تجنب عدم الاستقرار المالي المصرفي

تساعد سياسة الشمول المالي على تجنب عدم الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

✓ العمل على تعزيز الشفافية المالية مع تطبيق قواعد الحوكمة على جميع المؤسسات المالية والاقتصادية العاملة في الدولة.

✓ يجب أن تكون السياسة الشمول المخطط لها من البنك المركزي طويلة الأمد وتراعي الخصوصية المحلية للسوق، على أن يشارك في وضع هذه السياسة خبراء اقتصاديين وماليين وإحصائيين، وأن تكون هذه السياسة في النهاية ملزمة للبنك المركزي، مع اختيار فريق عمل دائم مهمته تطبيق هذه السياسة بشكل مرحلي ومخطط وممنهج.

✓ يجب على الدولة التوسع في منح قروض الصناعة والتصدير، وتضييق منح قروض التجزئة المصرفية مع وضع معايير صارمة للاقتراض، والائتمان في مجال التجزئة المصرفية، وذلك لتعزيز الشمول المالي مما يحقق الاستقرار المالي.

✓ تنسيق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بين أجهزة الدولة المعلوماتية المختلفة، وتكليف كل جهاز من هذه الأجهزة بدور محدد لا يتخطاه مع وجود خبراء على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية داخل كل جهاز من هذه الأجهزة، مع تحديث هذه المعلومات بصفة دائمة شهريا، مما يتطلب وجود فريق عمل دائم مختص بهذا الجانب المعلوماتي، مع ربط هذه الأجهزة المعلوماتية إلكترونيا مع جميع القطاعات الأخرى داخل الدولة، لضمان حصول الأخيرة على المعلومة في وقتها وسرعة، مع عمل دراسات اقتصادية بصفة دورية تكون متاحة لمن يطلبها.[1]

ثالثا: النتائج التي يؤدي إليها الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

يؤدي الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي المصرفي إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

✓ وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.

✓ يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

✓ القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.[2]

[1] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32

[2] مليكة كركار، الشمول المالي:هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد3،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة،2019،، ص: 367

المطلب الثالث:تأثيرات الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

من المفيد التذكير بوجود رابط علاقة قوية بين الشمول المالي النظام المالي المصرفي وذلك في كلا الاتجاهين، حيث يصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود نظام مالي مصرفي مستقر، ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى بعض الإيجابيات والسلبيات المحتملة للشمول المالي على النظام المالي المصرفي للقطاع المصرفي وهي كالتالي:

أولا: التأثيرات الإيجابية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

تتجلى نقاط التأثيرات الإيجابية المحتملة للشمول المالي على النظام المالي المصرفي في النقاط التالية:

✓ دعم فعالية السياسة النقدية من خلال تحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي.

✓ تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي زيادة مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي وهو ما يعد عاملا داعما للسيولة المصرفية من جهة والاستقرار المالي من جهة ثانية.

✓ اتساع نطاق الشمول المالي يساهم في تنوع محافظ الأصول والالتزامات وبالتالي تعزيز توزيع المخاطر وتفادي تركزها.[1]

✓ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

✓ إمكانية توفير الخدمات الاستثمارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

✓ توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

✓ وجود عوامل كثيرة بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي ومنها الأساسيات الاقتصادية وخصائص القطاع المالي كالاستقرار، وتقليص حجم القطاع العام وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي، وبصورة أعم اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة للاستثمارات.

✓ هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات تم تنفيذها بالفعل في مختلف البلدان لدعم الشمول المالي، وللمشروعات ومنها إجراءات التدخل المباشر لتعزيز الائتمان المصرفي.[2]

---

[1] أسماء سفاري، آسيا بن داية،تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 09

ثانيا: التأثيرات السلبية المحتملة للشمول المالي على النظام المالي المصرفي

بالرغم من الآثار الإيجابية التي يحملها الشمول المالي في مجال تعزيز إستقرار النظام المالي المصرفي، إلا أنه توجد العديد من الآراء التي ترى إمكانية تعرض الاستقرار المالي المصرفي لمزيد من المخاطر جراء توسيع قاعدة الشمول المالي، ولعل أبرز هذه التهديدات والمخاطر ما يلي:

✓ إن زيادة مستويات الشمول المالي عن طريق توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي إلى انخفاض معايير الإقراض لاسيما في حال استعانة المصارف التجارية بمصادر خارجية في أداء أعمالها المختلفة كتقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار مما قد يؤدي لارتفاع المخاطر التي تواجه سمعتها ومن ثمة زعزعة الثقة بها وتعريض استقرارها للخطر؛

✓ إن عدم التنظيم الصحيح لعمليات الاقتراض التي تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر من شأنها تقليل الفاعلية الإجمالية للتنظيم الاقتصادي وزيادة مخاطر النظام المالي.

✓ اختلاف خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحاليين من ناحية الخدمات المالية التي توفرها المصارف قد يحملها أعباء إضافية ويدفعها إلى ابتكار منتجات وخدمات تتلاءم وخصوصية هذا النوع الذي يستهدفه الشمول المالي وبالرغم من أن هذا الأمر يعد إيجابيا للمصارف التي تنتهج هنا منهج التنويع إلا أنه يؤدي إلى ضرورة رفع تكاليف الخدمات والمنتجات والذي لا يعد في صالح الفئات المهمشة والضعيفة مما قد يؤدي لمزيد من الاستبعاد عوض الشمول.

✓ تحميل الجهات الرقابية في المصارف مزيدا من المسؤولية لاسيما في مجال تحديد هويات الزبائن ومواقعهم، قدراتهم، ودرجة انضباطهم وما لذلك من آثار على ارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة.[1]

[1] أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84

خاتمة الفصل الاول

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الآونة الأخيرة، وذلك لما يحتويه من أهمية بالغة في تحقيق المصلحة العامة المتعلقة بخلق فرص عمل لرفع مستوى المعيشة، حيث ظهرت مجموعة من الدراسات التي قامت بتحديد سياسات لتسهيل الخدمات المالية، وذلك بالإضافة إلى المقومات التي كانت الركيزة الأساسية لزيادة أهمية الشمول المالي وتعزيزه في ظل التحديات والمعوقات، ورغم كل ذلك فإن الشمول المالي مازال يواجه الكثير من المخاطر والمتمثلة في التأثيرات السلبية كعدم وجود بنية تحتية ضرورية للعمل على توسيع قاعدة الشمول المالي.

و للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان إستمراريتها، كما يهدف إلى الحد من الفقر والبطالة وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول العربية لا تزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

وعليه يمكن إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين هذا الأخير والاستقرار المالي لكونه المساعد على امتصاص الصدمات في القطاع المصرفي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

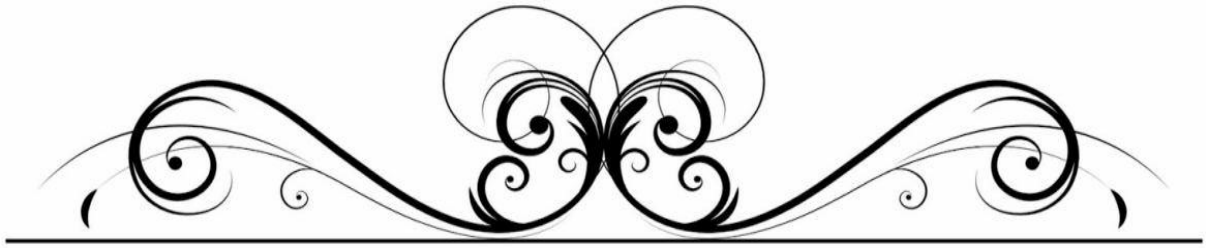

الفصل الثاني

دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار للنظام المصرفي

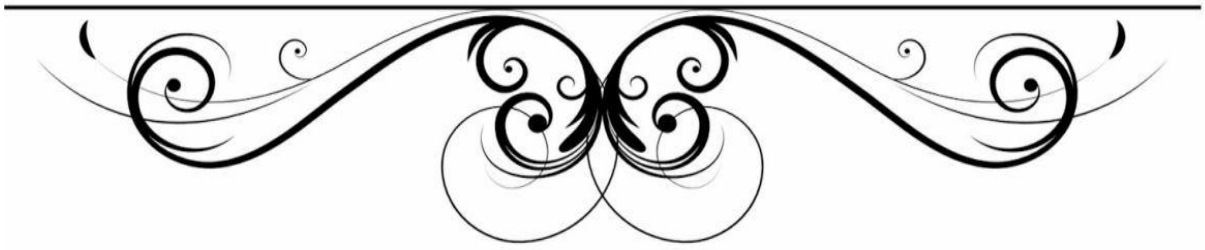

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة بينهما، كان لابد من دراسة ذلك في الواقع، وذلك بالتطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وكذا الدول العربية من خلال إظهار دور الشمول المالي كاستراتيجية مساعدة وهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، بحيث أن هذا الأخير يولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع وذلك من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويتم تحليل ذلك من خلال المعطيات التي تم الحصول عليها لدراسة مدى استقرار النظام المصرفي والسلامة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الشمول المالي وتحليل بيانات سنوية مأخوذة من مصادر مختلفة خلال السنوات (2015-2017-2019-2021) لتحليل تلك المؤشرات، وهذا ما سنوضحه في الفصل وذلك من خلال المباحث التالية:

في المبحث الأول والذي هو بعناون الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري تطرقنا فيه إلى تم التطرق فيه إلى: الاصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10 و اصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض 90-10 و هيكل النظام المصرفي الجزائري والنقائص التي تواجهه،أما في المبحث الثاني والذي ورد بعنوان مؤشرات الشمول المالي في الجزائرفقد تطرقنا فيه إلى سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحليله و مدى الوصول إلى الخدمات المالية و جودتهاو مدى إستخدام الخدمات المالية،أما المبحث الثالث والأخير والذي جاء بعنوان تجارب تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وتصنيفها فقد تم التطرق فيه إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية و تجارب بعض الدول لتعزيز الشمول الماليو تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري

يعد الجهاز المصرفي الجزائري المحرك الأساسي للاقتصاد والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، فنجاح الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، حيث أنه يقوم بتجميع مدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات ويقوم بتوزيعها في شكل تسهيلات ائتمانية لتساهم بدورها في تمويل مختلف الاستثمارات لمختلف القطاعات، ولتوضيح ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري وأهم النقائص التي تواجهه.

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10

يعتبرقانون النقد والقرض من أهم محطات الإصلاحات المصرفية البارزة ،وهذ انظراً لجملة من المتغيرات التي حدثت على الجهاز المصرفي الجزائري ،وللتعرف على القانون سوف نتطرق إلى مفهومه أهدافه ومبادئه وأهم الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10.

أولا: مدخل إلى قانون النقد والقرض 90-10

في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي ،تمت المصادقة على قانون90-10 المتعلق بالنقد و القرض،ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداءً من1990 والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور النقد والسياسة النقدية.

ويهدف هذا القانون عموما إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها.بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها .ويتم هذاالتحول وفقمايلي:[1]

- جعل أدوات السياسة النقديةتتماشى وفق قواعد السوق؛
- تحرير أسعا الفائدة؛
- التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي؛
- اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف؛
- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية(البورصة)؛

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للبنوك بتحسين وزيادة إنتاجها ،والقيام بمهامها كوسيط مالي ،مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز و تقوية النظام البنكي قصد تحقيق أكبر فعالية ، وهذامن خلال إصدارقانون النقد والقرض رقم 90-10.

[1]. كمال عايشي، "أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006، ص. 10.

وأول بوادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي نصعلى مايلي:

1. منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية . وفي هذاالإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي " بنك الجزائر" .

2. إنشاء مجلس النقد و الائتمان ،والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر ،وهذا المجلس هو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي والسياسة النقدية .ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم نواب المحافظ الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة.

3. تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي.

4. إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.

5. إنالدخول في اقتصادالسوق وتحرير النشاط الاقتصادي تحول لا يخص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار،الأجور،معدلاتالفائدة...)، وإنما يخص أيضا ميكانيزمات خارجية كتحريك رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

إن القانون الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 يعتبر نصاً تشريعياً جديداً لدعم الإصلاحات التي شرع فيهامنذ سنة1988من طرف السلطات وبناءً على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك ضمن محاور رئيسيةهي:[1]

- ✓ النقد.
- ✓ هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته.
- ✓ التنظيم البنكي.
- ✓ مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ حماية المودعين والمقترضين.
- ✓ تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- ✓ العقوبات الجزائية.

[1]. قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض" ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 14 أفريل 1990، ص ص. 1-23.

إذ يتضمن قانون النقد والقرض 90-10 ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم مسار الوظيفة المصرفية الجزائرية، وهذه المستويات هي:

- ❖ مجلس النقد والقرض.
- ❖ بنك الجزائر.
- ❖ اللجنة المصرفية.

ثانيا: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

1) أهداف قانون النقد والقرض: إن الهدف الجوهري لقانون النقد والقرض هو إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة و البنوك ،ومحاربة مختلف أشكال التسريبات وتعويض عوامل الإنتاج،يتفرع هذا الهدف إلى أهداف فرعية كالتالي:[1]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- ردا لاعتبار لدورالبنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملةالوطنية(المادة04-05-59 من القانون).
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنيةخاصة أو أجنبية.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي و بورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

2) مبادئ قانون النقد والقرض: لقانون النقد والقرض 90-10 عدة مبادئ أساسية يرتكز عليها إذ يمكن إيجازها كما يلي:[2]

2-1الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة: إنّ تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- استعادة البنك المركزي لدوره في تسيير السياسة النقدية.
- وضع حد للتمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

[1].آسيا قاسيمي، أثرالعولمةالماليةعلى تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية و لتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص. 82.

[2].عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009، ص. 88.

- إعطاء حرية للبنوك التجارية في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

2-2الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: حيث كانت الخزينة سابقا تلجأ إلى السلطة النقدية وإجبارها على الإصدار النقدي الجديد بدون مقابل، وهذا ما أدى إلى تداخل بين السلطة النقدية والخزينة العمومية، وللحد من هذا التداخل جاء قانون النقد والقرض لتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة.
- تهيئة الظروف حتى تلعب السلطة النقدية دورها بشكل فعال.

2-3الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان: كانت الخزينة تلعب دور مهم في تمويل الاستثمارات، حيث همش القطاع المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات العمومية، فجاء القانون ليبعد الخزينة ويقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبذلك أصبح توزيع القروض يرتكز على الجدوى الاقتصادية للمشروع لا للقواعد الادارية كما في السابق.

2-4إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة من اجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة، و من جهة ثانية لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية، و تتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد و القرض.[1]

2-5وضع نظام مصرفي على مستويين: وضع هذا القانون للنظام المصرفي على مستويين وذلك للتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط المصارف التجارية كمقدمة للقروض وبذلك أصبح البنك المركزي بنك للبنوك فيراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها كما أصبح يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض.[2]

ثالثا: اصلاحات قانون النقد والقرض 90-10

يمثل مجلس النقد والقرض أعل سلطة نقدية وقد تم تكليفه بالتسيير الإداري لبنك الجزائر ،هذاالأخير منحه قانون النقد والقرض كاملا لصلاحيات في ممارسة مهامه وتسيير السياسة النقدية للدولة تحت إشراف مجلس النقد والقرض ،كمايساعده في أداء وظائفه مجموعة من الهيئات والأجهزة التنظيمية.

وبموجب هذ االقانون أصبح بنك الجزائر يقف على قمة الجهاز المصرفي فهو بنك البنوك وبنك الحكومة والمقرض الأخير للنظام الائتماني ،وحسب المادة55 فإن مهام البنك المركزي تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم

[1]. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحليل اقتصادي، جاعة الجزائر03، 2012، ص. 131.

[2]. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ،مرجع سبق ذكره ، ص 131.

للاقتصاد الوطني والحفاظ عليهابإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ،وهذا من خلال تنظيم الحركة النقدية واستعمال جميع الوسائل الملائمة في توجيه ومراقبة توزيع القرض والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف والتدخل فيه.

أماللجنة المصرفية فهي حسب نص المادة143 تتولى مراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ،وتتشكل من محافظ بنك الجزائر رئيسا وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية.

هذا بالإضافة إلى إنشاء هيئات رقابية واستشارية سواء من خلال نفس القانون كمركزية المخاطر حسب المادة160 والتي تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والضمانات الخاصة بها ،أو من خلال التعديلات اللاحقة عليه كمركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة اللذان أُنشآ بموجب التنظيمين 02/92 و 03/92على التوالي المؤرخين في22مارس1992،حيث تكفل الأول بتنظيم المعلومات المرتبطة بالمشاك لوالصعوبات التي تظهر عند استرجاع القروض أوتلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع ،أما الثانية فتعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفايةا لرصيد والعمل على تبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين ،فضلاعن أن قانون النقد والقرض قتدألغى كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع مواده.

كذلك فتح قانون النقد والقرض المجال أمام الأجانب لإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية في الجزائر تكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري ،حيث يقوم مجلس النقد والقرض بمنحها الترخيص ،ويتوجب على هذه البنوك أوالمؤسسات الماليةالأجنبيةاحترام قواعدالحدالأدنى لرأسالمال،وقد حدد التنظيم 01/93 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسي أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتتضمن بشكل خاص:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.[1]

المطلب الثاني: إصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض

أولا: إصلاحات من(1994-2000):دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أفريل 1994م انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى(Stand_by) لمدة سنة حيث كان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي

[1] طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015، ص. 230

1995 وحصول الجزائر على تمويل موسع قدره 1.8 دولار يصرف على ثلاث سنوات(1995-1998)، يهدف في خطوطه العريضة إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم والتقليص من العجز المالي وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. ولكن الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج كانت سنة 1995 حيث تم إنشاء الشركات القابضة العمومية لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات أصبحت تابعة كفرع اقتصادي إلى الشركات القابضة وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري وقابلة للإفلاس حسب قواعد القانون العام. والحدث البارز الذي حدث في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999، ودخلت فيها أولى المؤسسات العمومية وهي شركة سوناطراك بعرض سندات بقيمة 5 ملايير دينار، تلتها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال بـ 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي الدولي بـ 1.2 مليون سهم جامعة لتلك الإصدارات 2.3 مليار دينار و1.6 مليار دينار و480 مليون دينار على التوالي وبذلك استطاعة تلك الشركات أن تتزود من الادخار الوطني دون الاستعانة بالوساطة البنكية.[1]

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90-10: يعد قانون النقد والقرض 90-10 من بين أهم الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري إلاّ أنه ورغم تطبيقه ظهرت بعض الثغرات القانونية، حيث أنه ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديل لهذا القانون، ومن أهم هذه التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90-10) ما يلي:

1. **تعديلات قانون النقد والقرض من (2001-2011م)**:جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 عن طريق الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27، تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، حيث تنص المادة 02 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 على ما يلي:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.
- تنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

[1]. رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطنيالأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 23/22 أفريل 2003، ص ص. 171-172.

- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين: مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وذلك من أجل إعطاء استقلالية لبنك الجزائر. [1]

– لاحظت السلطات الجزائرية سوء سير النشاط المصرفي والمالي، وخاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات المراقبة وقلة انسياب المعلومات، مما أدى بها إلى إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02 والذي نص على ما يلي:[2]

– تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيات هب شكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

– تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية.

– تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر

من بين التعديلات أيضا نجد:

❖ التنظيم رقم 01 – 04 الصادر في 04 مارس 2004،الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليوندج، و بـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات في النظام المصرفي .

❖ التنظيم رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

❖ التنظيم رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر ب 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.[3]

---

[1] نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 115- 116

[2]. المواد 36،98، الأمر 11/03 المؤرخ في 26أوت 2003، المتعلقبالنقدوالقرض،الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية،العدد 52، 27 أوت 2003، ص ص 5- 13

[3] زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص 79

تعديلات 2008: استكمالا للإصلاحات التي تمت خلال سنة 2004، فقد قرر مجلس النقد والقرض في إجراء تنظيمي يتمثل في مضاعفة الرأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات والمالية حيث أن رأسمال البنوك تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائريأي ما يعادل 100 مليون أورو، والمؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دينار جزائري أي 35 مليون أورو بعدما كانت لا تتجاوز 5 مليون أورو.[1]

أيضا الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 الذي جاء بأهم النقاط التالية:[2]

- شرط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة الوطنية بما لا يقل 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.
- الشفافية في الإفصاح عن المعلومات .
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

تعديلات 2017:

سمحت هذه التعديلات لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية مباشرة من الخزينة من أجل تغطية احتياجاتها التمويلية وتمويل الدين العمومي الداخلي وأيضا من أجل تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.[3]

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري صلاحياته والنقائص التي تواجهه

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى هيكل النظام المصرفي وصلاحياته

أولا: هيكل النظام المصرفي وصلاحياته

في نهاية سنة 2017 ،بقي النظام المصرفي يتشكل من (29)مصرفاومؤسسة مالية، تتمثل فيما يلي:[4]

- ✓ 6مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- ✓ 14 مصرفاً خاصاً، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفاً واحدابرؤوس أموال مختلطة.
- ✓ 03 مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين عموميتين.
- ✓ 05 شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية.

---

[1]. "رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وفروعها"، http://www.djazairess.com/akhersaa/12625, visité le: 18/05/2023

[2]. المواد 35، 83، 97،119، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص ص. 5-1.

[3]. المادة 45 مكرر،الأمر رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص. 01.

[4]. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص ص. 68-70.

✓ تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتياتخذت، في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

بصفة عامة تقوم المصارف، بصفتهم وسطاء معتمدين، بجمع الموارد لدى الجمهور وبمنح القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية، مُصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، وبتوفير وسائل الدفع للعملاء و تسييرها.

كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقة من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية، باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور وتوفير و تسيير وسائل الدفع.فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية، من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساساً، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني.

في نهاية ديسمبر 2017،على الرغم من بقاء شبكة وكالات المصارف العمومية مُهيمنة بحوالي 145 1 وكالة، مقابل 1.134 في 2016 و126 1 وكالة في 2006، تعززت شبكة المصارف الخاصة بصفة معتبرة، حيث انتقلت من 152 شبكة في 2006 إلى 364 وكالة في 2017 (355 في 2016)؛ انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية، من جهته، من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017. و بذلك، بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604،مقابل 1577 في 2016 ،أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة (26189 نسمة في 2016)، بقيت نسبة السكان العاملين إلى الوكالات المصرفية مستقرة نسبياً، أي ما يعادل 7667 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2017،مقابل 7680 شخص في 2016.أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فتتميز شبكة وكالاته في نهاية 2017 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3826 وكالة موصولة إلكترونياً، موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل وكالة واحدة لكل 3214 شخص عامل. إجمالاً، بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوكالبريدية 5430 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة لـ 2265 شخص عامل، مقابل 2316 شخص عامل في 2016.

لقد كا لقانون النقد والقرض دور بارز في إعادة تشكيل عناصر ومكونات الجهاز المصرفي الجزائر حيث أتاح القانون إمكانية إنشاء بنوك و مؤسسات مالية خاصة وأجنبية ومزاولة أعمالها في الجزائر شريطة الالتزام بقوانين هو ضوابطه

،وبالتالي فقد عرف القطاع المصرفي أشكالا مختلفة من المؤسسات والبنوك التي تنشط من خلاله وصورا مختلفة لأداء أعمالها،[1] ويمكن حصرمكونات الجهاز المصرفي الجزائري كما يلي:

أولا: السلطات النقدية: تتكون السلطات النقدية من:[2]

1. **مجلس النقد والقرض:** يتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

تتمثل صلاحيات مجلس النقد والقرض في:[3]

- إصدار النقد.
- مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.
- غرفة المقاصة.
- سير وسائل الدفع وسلامتها.
- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء بشكل عام.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.
- المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي.
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.
- تسيير احتياطات الصرف.

[1]. طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص 233

[2]. المادة 58 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص.7

[3]. المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص.8

2. بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويُعد تاجراً في علاقاته مع الغير. ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراء المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.[1]

وتتمثل صلاحيات بنك الجزائر في:[2]

- تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية؛
- يمكن له أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.
- يحق له أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والادارة المالية بتزويده بالإحصاءات.
- يحدد عمليات الاقتراض الخارجية.
- يجمع المعلومات لمراقبة الالتزامات المالية نحو الخارج.
- يشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية للدفع والصرف والمقاصة.
- يصدر العملة النقدية.

3. **اللجنة المصرفية:** تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ، رئيسا، ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمحاسبي والمالي، قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا.[3]

وتكلف اللجنة المصرفية بما يلي:[4]

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.
- المعاقبة على الإخلال التي تتم معاينتها.
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية.
- السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.

[1]. المادة 09 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 2.
[2]. المواد من 36 إلى 38 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ص ص.5-6.
[3]. المادة 106 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 15.
[4]. المادة 105 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 15.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المصرفية: يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة متنوعة من المؤسسات المصرفية تشمل البنوك العمومية والبنوك الخاصة ذات رأس المال المختلط والأجنبي.[1]

تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.[2]

ثالثا: المؤسسات المالية: يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كعمليات الصرف، الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، والعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة،...إلخ.[3]

لكن لا يمكن لهذه المؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع، لكن في المقابل بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى.[4]

ويمكن الإلمام بالمؤسسات والهيئات التي يتشكل منها هيكل النظام المصرفي الجزائري وفقاً لما يوضحه الشكل الموالي:

[1]. طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص. 234.

[2]. المادة 66 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 9.

[3] المادة 72 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 10.

[4] المادة 71 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سبق ذكره ، ص. 10.

الشكل رقم(2.1): هيكل النظام المصرفي الجزائري سنة2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Guide des Banques et des Etablissements Financiers en Algérie, KPMG Algérie, 2012, P: 32.
-http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS,visited; 18/05/2023.

ثانيا: النقائص التي تواجه النظام المصرفي

2-1: سيطرة المصارف العمومية على السوق المصرفية الجزائرية: تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع، حيث أدى ذلك إلى زيادة البنوك الخاصة مع بقاء البنوك العمومية ثابتة.

فبعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والبنوك الخاصة 12 سنة 2001، ففي سنة 2011 لم تتغير البنوك العمومية أما البنوك الخاصة أصبحت 14 بنك وبقي هذا الوضع إلى غاية 2015. فبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية في تلك الفترة مقارنة بالبنوك الخاصة إلا أنّ السيطرة دائما كانت للبنوك العمومية.[1]

والجدولين المواليين لكل من حجم الودائع وحجم القروض يوضحان ذلك.

الجدول رقم(2.1): تطور الموارد المجمعة بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2015-2021

الوحدة مليار دينار نهاية الفترة

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الودائع المجمعة	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
المصارف العمومية %	89,1	87,1	86,6	87,7	88,3	87,1	85,8
المصارف الخاصة%	10,9	12,9	13,4	12,3	11,7	12,9	14,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر 2021

الجدول رقم(2.1) يبين تطور الموارد المجمعة بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2015-2021 فالمصارف العمومية سنة 20151 بلغت نسبة عالية قدّرت بـ (89.1%) أما المصارف الخاصة فبلغت (10.9%) فقط وهي نسبة منخفضة جدا لنرى في سنة 2016 إرتفاعا لهذه المصارف إلى غاية (12.9%) مقابل انخفاض نسبة المصارف

[1]. سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟"،المجلة الجزائريةللتنمية الاقتصادية، العدد02، جوان 2015.

العمومية من نفس السنة، كما نرى أنه خلال الفترة 2017-2019 زيادة في حجم الودائع للبنوك العمومية حيث سيطرت هذه الأخيرة بشكل مرتفع على البنوك الخاصة حيث بلغت سنة 2019 (88,3%) وهي أعلى نسبة تبلغها خلال هذه الفترة ، على غرار البنوك الخاصة التي كانت بلغت (11,7%) وهي أدنى نسبة لها، أما في الفترة 2016-2021 فنلاحظ تناقص طفيف لحجم الودائع للبنوك العمومية لتبلغ سنة 2021 (85,8%) إلا أنّها تبقى هي المسيطرة والمرتفعة مقابل ارتفاع طفيف للبنوك الخاصة التي بلغت نسبتها في نفس السنة (14,2%).

ونفس الشيء بالنسبة لحجم القروض، فهو كالتالي:

الجدول رقم(2.2) : تركيبة القروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2011-2017

الوحدة مليار دينار نهاية الفترة

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي القروض	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
حصة المصارف العمومية%	85,8	86,7	86,5	87,8	87,5	87,6	86,8
حصة المصارف الخاصة%	14,2	13,3	13,5	12,2	12,5	12,6	13,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر 2021

يبين الجدول تركيبة القروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2015-2021، فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن البنوك العمومية بلغت (85,8%) سنة 2015، حيث أن هذه النسبة ارتفعت بقية السنوات لتصل إلى (86,8%) سنة 2021، على غرار البنوك الخاصة التي شهدت نسبتها انخفاضا خلال الفترة 2015-2018 حيث كانت تبلغ (14,2%) سنة 2015 وهي أعلى نسبة لها، لتصل إلى (12,2%) سنة 2018، ثم تعود لترتفع من جديد سنة 2019 بشكل طفيف لتصل سنة 2021 إلى نسبة قدرها (13,2) وهنا أيضاً تبقى البنوك العمومية هي المسيطرة والمرتفعة.

2-2عجز النظام المصرفي عن تعبئة الادخار: إنّ الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية لأن القطاع المصرفي عندنا كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيف، زيادة إلى معاناة البنوك من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي وذلك يرجع للأسباب التالية:[1]

[1].نور الدين تمجغدين، الحاج عرابة، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر –الاستراتيجية والسياسة المصرفية-" ، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة،12/11 مارس 2008.

❖ **غياب سياسة ادخار محفزة:** إن ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، وعليه فإن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

❖ **غياب أدوات مالية جديدة:** إن تعبئة ادخارات الأفراد في أي اقتصاد يأتي بتوفر الأدوات المالية وتنوعها، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري على مستويين:

- **على مستوى أدوات الادخار:** إن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، وأن هذه الأدوات لا يمطنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية وسوق للبورصة وكذلك سوق للرهن.
- **الأدوات البديلة للقروض البنكية:** إن من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية، يوجد الائتمان الإيجاري وذلك لتمويل الاستثمارات، لذا يستوجب على البنوك القيام بإجراءات سريعة من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة تتمثل في:

– اللجوء إلى الآلية في المقاصة، وكذا عمليات المعالجة داخل البنك.

– تنويع المنتجات المالية.

– منح فوائد محفزة للأفراد.

ويمكن القول من جانب تعبئة الادخار أن البنوك لها دور سلبي رغم التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات تنظيم حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي، وتعتبر تعبئة الادخار غير كافية، ولا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في الشبكات غير الرسمية.

2-3ضعف تسيير البنوك: فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدودا أمام المصارف فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير المصرفي، ويتميز التسيير في البنوك بما يلي:[1]

– ضعف مناهج تحليل درجة الخطر.

– نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط.

– تباطؤ في طرق العمل والإجراءات.

[1].محمد زميت،النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص. 148-149.

– ضعف عمليات المراقبة.

في مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها للتحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية.

2-4 ضعف تقييم المخاطرة: إن تقدير درجة المخاطرة في البنوك الجزائرية تبدو عملية صعبة ومعقدة، وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييرية وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسة البنكية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، وعدم استقرار في محيط المؤسسة العمومية، وعجزها عن تحقيق فوائض موجبة، لذا يتعرض البنك عند ممارسته الوظيفية إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف، ويمكن تسجيل أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطر ضمن العناصر التالية:[1]

- عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع: إن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة المتعلقة بمراقبة مردودية المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر.
- غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة: في الكثير من الأحيان تقوم البنوك بتجاوز حدود النسب المنصوص عليها، وذلك أن أغلبية المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط البنوك، وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر زيادة على تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.
- عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة المصرفية: إن قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة من بنك الجزائر ألزم البنوك الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأسمالها المستحق، إلا أن المسيرين في المؤسسات البنكية تعوّدوا على نمط التدخل النقدي من أجل إنقاذ المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية، لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال وغير معنيين بالنتائج المتمخضة عن اتخاذ القرارات التمويلية.

2-5ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.[2]

---

[1]. نور الدين تمجغدين، الحاج عرابة، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر –الاستراتيجية والسياسة المصرفية مرجع سبق ذكره، ص16

[2].مليكة زغيب، حياة نجار،النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية،" جامعة سكيدة، جامعة جيجل، ص. 403.

2-6 ضعف استخدام التكنولوجيا: حيث أن المساهمة في استخدام التكنولوجيا المتطورة يؤدي إلى سرعة التسويات وتسهيل العمليات على الزبائن ونشر المعلومات بسرعة وشفافية.[1]

[1] مليكة زغيب، حياة نجار،النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية،مرجع سبق ذكره، ص405

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحليله و مدى الوصول إلى الخدمات المالية و جودتهاو مدى إستخدام الخدمات المالية.

المطلب الأول: سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحليله

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى سياسة البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وإلى تحلي مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

أولا: سياسة البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي

سعت البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي على رأسها البنك المركزي وهذا من خلال إطار تنظيمي بناء على تصريح السيد محافظ البنك الجزائري في اليوم العربي للشمول المالي يوم 27افريل 2020 تحت شعار "نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي" وهذا ما سيكون نقلة جديدة لبنك الجزائر ومن الإجراءات المعتمدة من طرفه والواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي وذلك يعتمد على الفاعلين في الساحة المصرفية ويكون تطوير الشمول المالي (في البنك المركزي) وذلك بتعليم وتحسسي فئة الشباب خاصة بمبادئ وأساسيات الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة وهي من انشغالات والتدابير التي تسعى السلطات العمومية والبنك الجزائر في تحقيقها في اقرب الآجال وذلك من خلال بث ثقافة مصرفية لدى الشباب ووضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصيصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر بهدف إشراكها في هذه المبادرة خاصة.[1]

و قد ركز البنك خلال لقائه في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العامة على دور الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي والتنمية الاقتصادية أيضا، ودعا من خلاله إلى كل الفاعلين للمساهمة في التنمية بفعالية عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل أنجاح هذه السياسة الجديدة ويتطلب ذلك تنسيق كل الجهود وأشراكها، كما يتوجب تسجيل الشمول المالي من الأولويات القصوى في برامجهم وذلك بالتركيز على فئة الشباب من خلال الحملات التحسيسية وتتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية وخاصة التي لها علاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة وذلك للتيسير على المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

و على البنوك والمؤسسات المالية عدم نسيان الطبيعة الجغرافية وذلك بتوسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية في كل مناطق الوطن والتي تكون في مناطق منعدمة، ومن المستحسن أن تعمل البنوك وفق دراسة طبيعية لنشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق وذلك لسد حاجة سكانها وتوفير المنتجات لمواطنيها.

[1]– صفية يوسفي، وحسن مجبري، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أدرار، ص376.

و قد قام بنك الجزائر أيضا بتسطير برنامج تنسيقي مباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي وقد احتوى على عدة نشاطات تحسيسية، تدور كلها حول البنوك والمؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على المستولى القطر الوطني. وكان تواصل مباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسطات والثانويات وهذا بتقديم تعريف للنشاطات البنكية ونظرة عن عملياتها المالية.

غير أن هذه الحملة التحسيسية قد توقفت نتيجة تفاقم جائحة فيروس كورونا والتي خال دون تحقيق البرنامج المسطر لهذه النشاطات .[1]

و يعمل بنك الجزائر على وضع قواعد وأساسيات صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي من خلال استفادته من تجارب بعض الدول والتي نالت تقدما في هذا المجال.

و من الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر بهدف تنظيم وتعزيز الشمول المالي ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين ومن أهم الإجراءات واللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر المؤرخة في 15مارس 2020 والتي جاء في محتواها تكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق فتح نافذة الفتح الإسلامي وما تعكسه من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة، بحيث لب بنك الجزائر نسبة كبيرة من مطالب المتعاملين وتاطير المعاملات البنكية الإسلامية إذ قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية والذي حقق تقدما بارزا في هذا المجال.

و تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية، اصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما آخر، وذلك بمجانية بعض الخدمات (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي، تزويد التجارة بأجهزة الدفع الالكترونية...). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وتوظيف وسائل الدفع الغير نقدية ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم المنتجات الجديدة المواكبة للتطورات التكنولوجية من جهة أخرى.

و سيستمر بنك الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير الدولية.[2]

ثانيا: تحلي مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

بعد تطرقنا في موضوع الشمول المالي في الدول العربية وترتيباتها حسب المؤشر العالمي للشمول المالي لاحظنا أن الجزائر تتمركز في المرتبة 141 عالميا متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لابأس بها، حيث يرجع

[1]- صفية يوسفي، وحسن مجبري، مرجع سبق ذكره ص376.

[2]- سيد أعمر زينب، شينيني رشيد، واقع وأفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة احمد دراية، إدرار، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي، ص68.

ذلك لمجموعة مؤشرات نلخصها في الجدول لأهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي للجزائر لسنة (2011-2014-2017) كمؤشر أول: [1]

1- من جانب الطلب:

الجدول رقم (3- 2): النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية

السنوات	الإناث	الذكور	المجموع
2017	%20.4	%46.1	%33.3
2019	%40.3	%60.9	%50.5
2021	%29.3	%40.3	%42.5

المصدر: سيد أعمر زينب، شينيني رشيد، واقع وأفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار، مخبر التكامل الاقتصاد الجزائري الإفريقي، ص68.

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات (2017-2019-2021)، كما تشير المعطيات إلى أن المؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة2017 ونسبة 60% سنة 2019، فيما كان 43% سنة 2021.[2]

الجدول رقم(2.4): أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

السنوات	2017	2019	2021
حساب القوى العاملة(فوق السن 15 عام)	51	66	59
حساب خارجة القوى العاملة (فوق السن 15 عام)	18	35	29
حساب الريف (فوق 15 عام)	24	42	44
ملكية بطاقة الائتمان (فوق 15 عام)	01	06	03
ملكية بطاقة الدفع (فوق 15 عام)	14	22	20

[1]- صفية يوسفي، وحسن مجبري، مرجع سبق ذكره ، ص68.

[2]- زوليخة كنيدة، ورمضان مروة وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر الدراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوال صوف، ميلة، ص102.

03	02	01	الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (فوق15 عام)
19	13	25	الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء (السن فوق 15 عام)
08	-	-	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي (السن فوق 15 عام)
11	14	4	ادخار الأموال في مؤسسات مالية (فوق 15 عام)
04	03	2	ادخار الأموال عند العائلة أو الأصدقاء (السن فوق 15 عام)
66	89	-	استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية

المصدر: سيد أعمر زينب، شنيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص68

نلاحظ خلال الثلاث سنوات لا تتعدي 50%، أي أن الباقي لا يوجد لديهم أي حساب مالي أو هناك ما ينفعهم من فتحها، وهذا يعني أن الخدمات المالية ليست في متناول الجميع.[1]

أن قلة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر جاءت نتيجة لمجموعة أسباب هي ما أدت إلى وجود نسب ضئيلة في مواكبة الجزائر للشمول المالي، ونذكر هذه الأسباب في نقط كالأتي:

- انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية.
- عدم الوصول إلى مزودي الخدمات المالية.
- عدم وجود ما يكفيهم من المال.
- نقص الوثائق اللازمة لفتح حساب مالي.
- هناك فجوة بين الجنسين تقدر ب20% خلال 3سنوات في امتلاك حسابات، يرجع لعدم امتلاك النساء الماكثات في البيت لحسابات مالية فأغلبية من يفتحون الحساب هم من القوى العاملة، فاغلب البطالين لا توجد لديهم دوافع لفتح حسابات مالية .
- الاقتراض من العائلة والأصدقاء لا يتجاوز 25%، خلال 3سنوات وهي تشمل التحويلات فيما بينهم.
- الذين يملكون بطاقات الدفع مصرفية وبريدية) لا يتجاوزون 22% خلال ال3 سنوات.
- الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، ليتجاوز خلال ال3سنوات.
- ادخار الأموال في المؤسسات المالية لا يتجاوز 14% لعدم الثقة أو عدم وجود ثقة ادخارية.
- عدم وجود ما يكفيهم من المال.

[1]- سيد أعمر، شينيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص96 .

- عامل المسافة.
- دفع الفواتير باستخدام حساب المؤسسة المالية الرسمية بلغت 8% خلال سنة 2017، وهو ضئيل جدا.

1-1-مؤشر الاقتراض البالغين (فوق 15سنة) اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية:

من أهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، والجدول الموالي يمثل نسبب اقتراض الأفراد البالغين (15سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية.

الجدول رقم(2.5): نسبة المقترضين فوق 15سنة من المصارف التجارية والمؤسسات المالية للسنوات 2017-2019-2021

السنوات	2017	2019	2021
النسبة	%1	%2	%05

المصدر: من اعداد الطالبيتين اعتمادا على المؤشر: The littele book data on financial inclusion World Bank group, 2012, 2015; 2018:

نلاحظ من الجدول أن نسبة اقتراض للبالغين اكبر من 15سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث كانت بنسبة 1% سنة 2017 شهدت ارتفاع طفيف إلى سنة 2019 بنسبة 02%ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 05% وهنا نستنتج تواجد نقص تبني الإستراتيجية المتخذة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يخص عمليات الاقتراض.

1-2-مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين (فوق15سنة)

يقيس نسبة الادخار الأفراد (فوق15سنة) لدى المؤسسات المالية في الجزائر وفيما يلي جدول نسب الادخار:

الجدول رقم(2.6): نسب الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%04	%14.0	%11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: The littele book data on financial inclusion World Bank group, 2012, 2015; 2018

من الجدول نلاحظ أن نسب الادخار للأفراد البالغين لدى المؤسسات المالية منخفضة جدا حيث كانت بنسبة 04% سنة 2017 وشهدت ارتفاع جيد سنة 2019 بنسبة 14.0% إلا أنها انخفضت إلى 11%سنة 2021

وهذا راجع لسبب تبني نفس إستراتيجية الدولة وأسباب أخرى نستطيع تلخيصها في عدم وجود ثقة بين المتعاملين والبنوك.

2- من جانب العرض:

2-1- **مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:** يقيس مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 الف بالغ خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019).

الجدول رقم(2.7): مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات(2013-2015-2017-2019-2021)

السنوات	2013	2015	2017	2019	2021
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من خلال النسب المدروسة في الجدول نجد أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100الف بالغ خلال سنوات الدراسة من 2013-2015-2017-2019-2021، و بالتالي تشهد ضعف في تواجد وانتشار الخدمات المالية البنكية وهذا يدل على اعتماد الدولة لنفس الاستراتيجيات التقليدية في ترويج خدماتها البنكية.

2-2- **مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100الف بالغ:** يقيس نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019).

الجدول رقم(2.8): نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات (2013-2015-2017-2019-2021)

السنوات	2013	2015	2017	2019	2021
النسب	6.10	7.50	9.34	9.54	9.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤشر العالمي الشمول المالي Global Findex Database

من خلال الجدول نلاحظ أن استعمال الصراف الآلي ATMمنخفض جدا في الجزائر بالرغم من وجود تحسن طفيف بين السنوات وهذا يدل على غياب الثقافة الشمول المالي لدى البنوك الجزائرية.

2-3- مؤشر العملاء المقترضون من البنوك لكل 100الف بالغ: يقيس نسبة العملاء الذين قاموا بعمليات الاقتراض من البنوك التجارية لكل 100الف بالغ.

الجدول رقم(2.9).: نسبة العملاء المقترضونمن البنوك لكل 100الف بالغ

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسب	%44.25	%39.19	%40.64	%45.18	%50.33

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من النسب نلاحظ أن نسب المقرضون متذبذبة فيما بينها

المطلب الثاني: مدى الوصول إلى الخدمات المالية و جودتها

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مدى الوصول إلى الخدمات المالية

أولا: مدى الوصول إلى الخدمات المالية

يقيس مؤشر مدى الوصول للخدمات المصرفية امكانية الأفراد البالغين (+15) سنة فما فوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل: البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

وعلى هذا الأساس، سنستعرض أهم مؤشرات قياس مدى الوصول للخدمات المالية في الجزائر:

الكثافة المصرفية في الجزائر:فيما يخص الساحة المصرفية، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساسا، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني وبنسبة يد عاملة نشطة قردت بـ 7667 نهاية عام 2017، وسنقوم في الجدول الموالي بتوضيح تطور الشبكة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2017:

الجدول رقم (2.10): تطور الشبكة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف العمومية	1086	1091	1094	1113	1123	1134	1145
المصارف الخاصة	274	301	315	325	346	355	364
المؤسسات المالية	81	86	85	88	88	88	95
مجموع الشبابيك	**1441**	**1478**	**1494**	**1526**	**1557**	**1577**	**1604**
نسبة السكان العاملين	**7400**	**7700**	**8000**	**7500**	**7600**	**7680**	**7667**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر،التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر،التقاريرالسنوية 2015-2021

الشكل رقم(2.2): عدد الشبابيك المصرفية إلى نسبة اليد العاملة النشطة

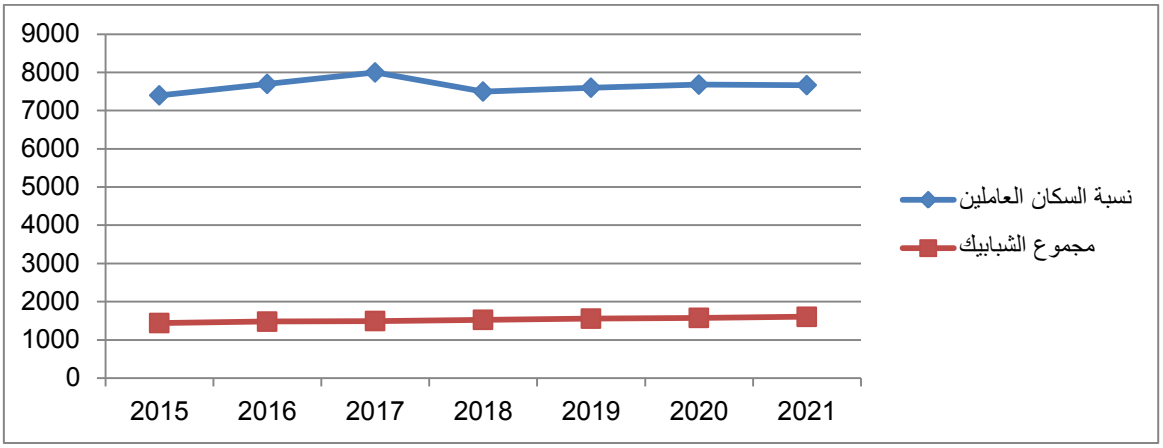

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(: بنك الجزائر،التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر،التقاريرالسنوية 2012-2017.

يوضح الجدول رقم (2.10) أن عدد الشبابيك المصرفية إلى نسبة اليد العاملة النشطة ارتفعت من سنة 2011 إلى سنة 2017 والتي كانت قيمتها 1441 شباك لتصل إلى 1604 شباك على التوالي، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26 309 نسمة في 2017، ويعتبر هذا التطور ضعيف إذا ما قورن بالمعايير العالمية في هذا المجال، ويعود سبب هذا الضعف في الانتشار إلى سوء التوزيع حيث تقع وكالات المصارف الخاصة شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني وهذا يعيق تطور المشاريع الاقتصادية على المناطق التي لا تستحوذ على أكبر عدد من المصارف العمومية خاصة. كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (2.2) أن نسبة اليد العاملة إلى عدد الشبابيك في تطور ملحوظ، إذ كانت في عام 2015 تقدر بـ 7400 في حين أنها بلغت 7667 في نهاية عام 2021.

الجدول رقم (2.11): ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)

السنوات	ماكينات الصراف الآلي
2017	6,0696953
2019	7,4671523
2021	9,3845726

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2.3):ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)

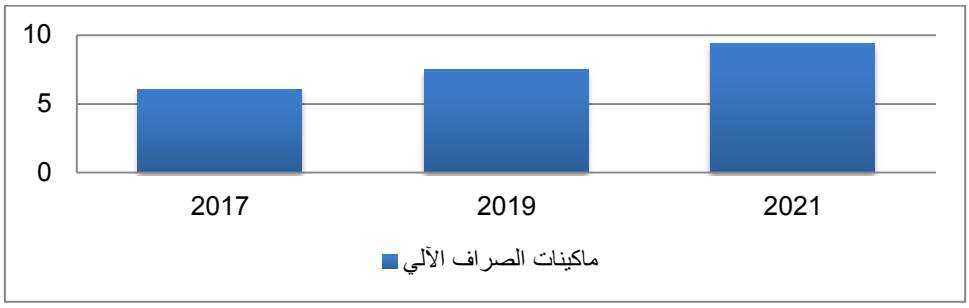

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في عدد ماكينات الصراف الآلي، فنلاحظ في سنة 2017 أنها منخفضة نوعا ما مقارنة بسنتي 2019 و2021، إذ قدرت في سنة 2015 بـ6,0696953، بينما لوحظ أن هناك ارتفاع محسوس في سنتي 2019 و2021 والذي قدر بـ 7,4671523و 9,3845726 على التوالي. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة عدد المصارف في الجزائر.

الجدول رقم (2.12): فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)

السنوات	فروع البنوك التجارية
2017	5,1566215
2019	5,1884941
2021	5,2330458

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم(2.4):فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)

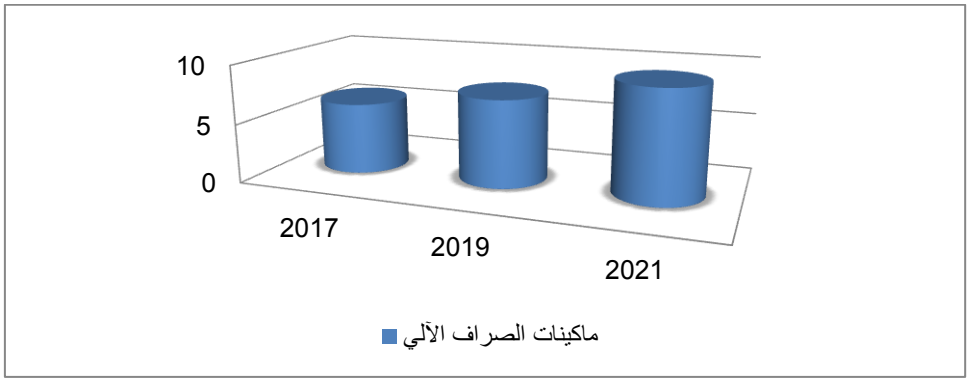

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فروع البنوك التجارية بقيت ثابتة نوعا ما خلال السنوات الثلاث، إذ كانت سنة 2017 تبلغ 5,1566215، أما في سنتي 2019 و 2021 فقدرت بـ 5,1884941، 5,2330458 على التوالي.

الجدول رقم (2.13): ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	1	6	3
شباب من 15-24 سنة	1	6	2
كبار (+25) سنة	1	6	4
أفقر (40%)	1	5	3
أغنى (60%)	1	7	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.5): ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة)

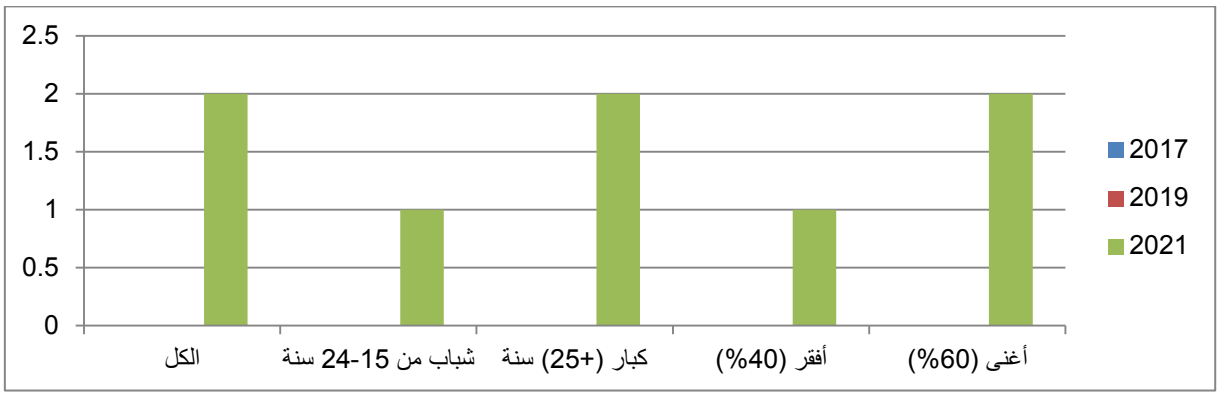

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن ملكية بطاقة الائتمان بصفة كلية في تذبذب، حيث كانت في سنتي 2017، 2021 تبلغ نسبها 1% و 3% على التوالي مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت نسبتها بـ 6% وهي النسبة المرتفعة خلال هذه السنوات، أما فيما يخص فئتي الشباب من (15-24 سنة) والكبار (+25) سنة فيلاحظ أن سنتي 2017 و2021 كانت ثابتة إذ قدرت نسبها بـ 1%، 6% على التوالي على غرار سنة 2019 والتي كانت نسبة الكبار 4% أكبر من الشباب 2%، وبالنظر إلى فئتي الأفقر (40%) والأغنى (60%) كانتا في سنتي 2017 قدرت بـ 1% و2021 بـ 3% وهي نسب ثابتة مقارنة بسنة 2019 حيث كانت نسبة فئة الأغنى 7% أكبر من الفئة الأفقر 5%. وإجمالا كانت نسب 2021 منخفضة مقارنة بسنة 2019 وكانت ثابتةسنة 2017 لكل الفئات.

الجدول رقم (2.14): ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	14	22	20
شباب من 15-24 سنة	8	15	9
كبار (+25) سنة	16	26	25
أفقر (40%)	6	17	15
أغنى (60%)	19	25	23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.6): ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)

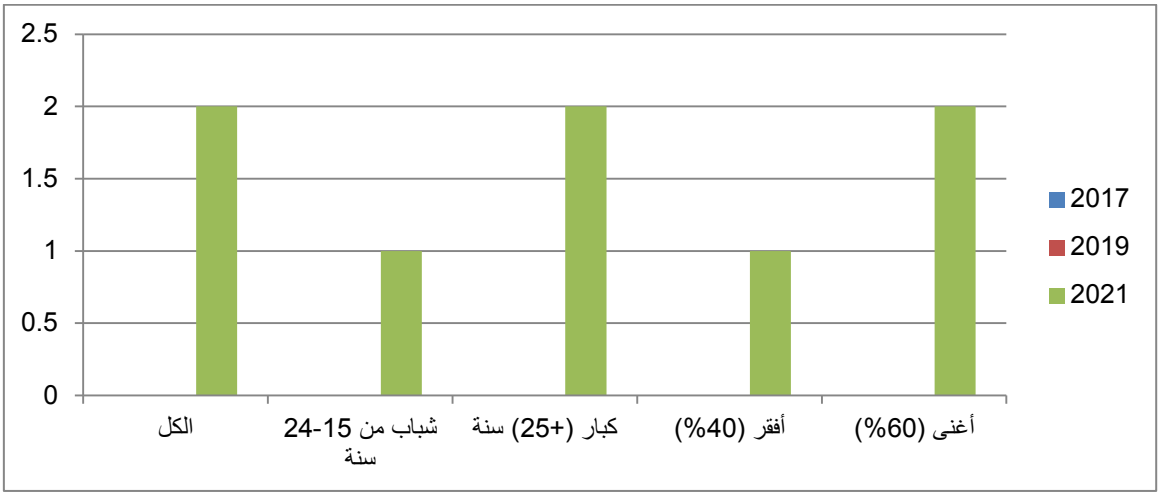

المصدر: من إعداد الطالبتين

بالنسبة لملكية بطاقة الخصم يلاحظ أن نسبها سنة 2017 كانت لفئة الكبار 16% وهي أكبر من فئة الشباب 8%، أما لفئة الأفقر6% وهي أقل من فئة الأغنى قدرت بـ 19%، وإجمالا كانت ملكية بطاقة الخصم 14% وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2019 التي بلغت 22%، وبالنسبة للكبار قدرت نسبتها 26% وهي أكبر من فئة الشباب 15%، أما بالنسبة للأغنى 25% كانت أكبر من الأفقر 17% من نفس السنة، وبالنظر إلى سنة 2021 فإجمالا انخفضت بـ 20% مقارنة بسنة 2017 وكذلك بالنسبة لجميع الفئات المذكورة، حيث بقيت نسبة الكبار 25% أكبر من نسبة الشباب 9%، ونسبة الأغنى 23% هي الأخرى أكبر من نسبة الأفقر15%.

الجدول رقم (2.15): استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في السنة الماضية (+15 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
استخدام هاتف محمول أو انترنت	4	7	10
استخدام هاتف محمول أو انترنت (% مع حساب مؤسسة مالية)	3	6	8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.7):استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في السنة الماضية (+15 سنة)

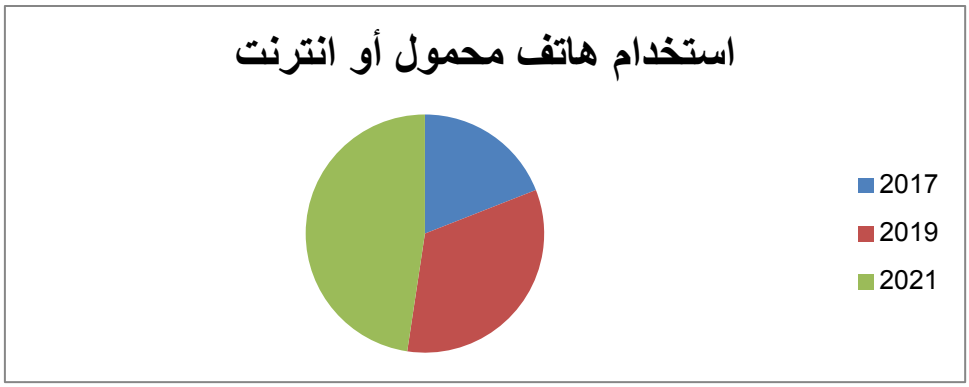

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2021 تم استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في السنة الماضية (% مع حساب مؤسسة مالية) بنسبة 5% وهي أكبر من نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت 2%.

الجدول رقم (2.16): استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	–	–	2
شباب من 15–24 سنة	–	–	1
كبار (+25) سنة	–	–	2
أفقر (40%)	–	–	1
أغنى (60%)	–	–	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.8): استخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب (+15، +25 سنة)

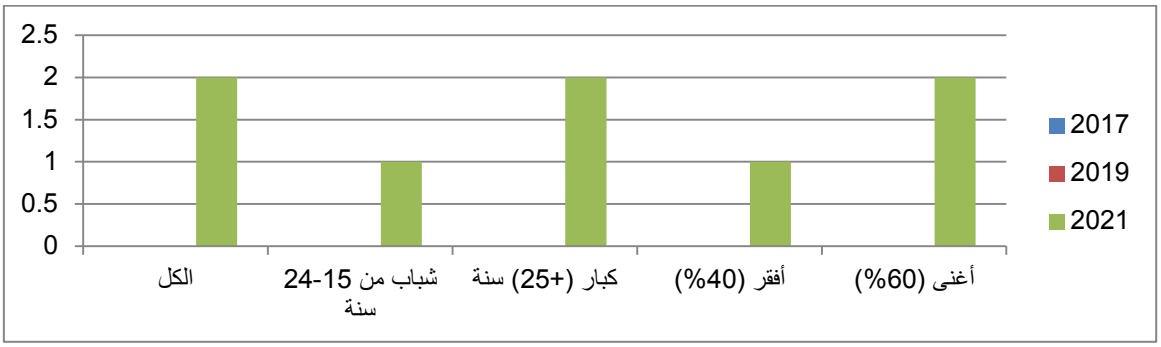

المصدر: من إعداد الطالبتين

بالنسبة لاستخدام هاتف محمول أو انترنت للوصول إلى حساب خلال السنوات المذكورة 2017، 2019 و2021، فنلاحظ بصفة عامة أن هناك نسبة تقدر بـ 2%، وبالنظر إلى فئة الكبار فنجد أنها أكثر استخداما للهاتف المحمول أو الانترنت مقارنة بفئة الشباب حيث كانت النسب 2%، 1% على التوالي، أما فيما يخص استخدام الأغنى هي الأخرى أكبر من استخدام الأفقر بنسب تقدر بـ: 2%، 1% على التوالي.

المطلب الثالث: مدى استخدام الخدمات المالية

يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل: استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء، وإنّ هذا المؤشر يعد من المؤشرات المهمة لأنه يقيس فعليا ما يتم استخدامه من الخدمات المالية.

وعلى هذا الأساس، سنستعرض أهم مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية في الجزائر:

الجدول رقم (2.17): ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	33	50	43
ذكور	46	61	56
إناث	20	40	29
الشباب من 15-24 سنة	20	38	29
الكبار (+25) سنة	40	57	49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.9):ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (+15، +25 سنة)

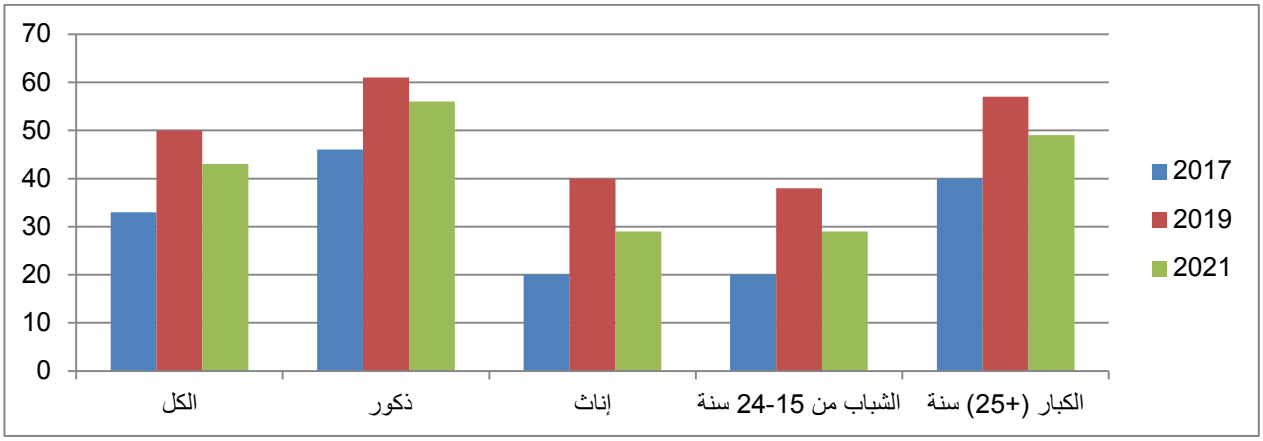

المصدر: من إعداد الطالبتين

يظهر الجدول رقم (2.10) ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر، ونلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامي 2017، 2019 بنسب 46-61% للذكور، و 20-40% للإناث، على غرار سنة 2021 حيث كان هناك انخفاض في ملكية الحسابات لكل من الجنسين، الذكور بنسبة 56% والإناث بنسبة 29%، كما نلاحظ استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس بسبب امتلاك الذكور حسابات أكبر من ما تمتلكه الإناث، أما بالنسبة للشبا والكبار نلاحظ كذلك زيادة بين عامي 2017، 2019 بنسب 20-38% للشباب و 40-57% للكبار، ثم انخفضت هذه النسب سنة 2021 29% للشباب و 49% للكبار. وبالتالي تستمر فجوة ملكية الحسابات للفئتين بسبب امتلاك فئة الكبار حسابات أكبر من فئة الشباب.

الجدول رقم (2.18): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	1	2	3
ذكور	3	1	4
إناث	0	3	2
أفقر (40%)	1	1	2
أغنى (60%)	2	3	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.10): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

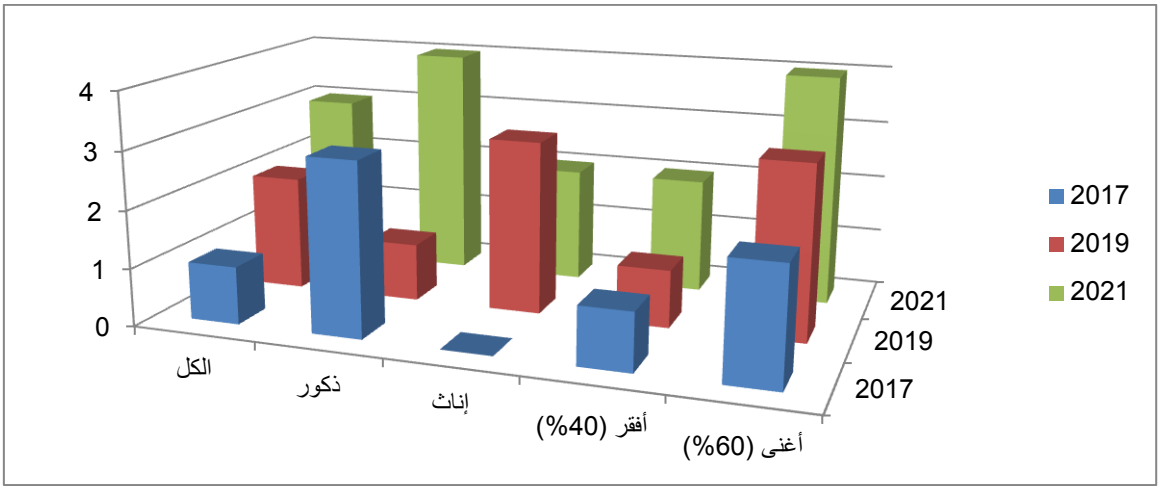

المصدر: من إعداد الطالبتين

يظهر هذا الجدول نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية خلال السنوات 2017، 2019، 2021، فنلاحظ أن نسبة المقترضين لأغنى (60%) في تزايد مستمر حيث بلغت سنتي 2017، 2019 بنسب 2%، 3% على التوالي و 4% سنة 2021، وهي أكبر من نسبة المقترضين لأفقر (40%) التي كانت سنتي 2017، 2019 ثابتة، حيث قدرت بـ 1%، وفي سنة 2021 ارتفعت نوعا ما لتصل إلى 2%، وبالنسبة للمقترضين بحسب الجنس فكان للذكور نسبة قدرت بـ 3% سنة 2017 مع انعدام النسبة بالنسبة للإناث، أما في سنة 2019 حصل ارتفاع في النسب للإناث لتبلغ 3% على عكس الذكور التي انخفضت إلى 1%، وبالمقابل نلاحظ أنه في سنة 2021 زادت نسبة المقترضين الذكور لتصل لـ 4%، أما بالنسبة للإناث انخفضت نسبتها إلى غاية 2%مقارنة بسنة 2017.

الجدول رقم (2.19): الاقتراض بحسب مصدر التمويل

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الاقتراض من المؤسسات المالية	1	2	3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	25	13	19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.11): الاقتراض بحسب مصدر التمويل

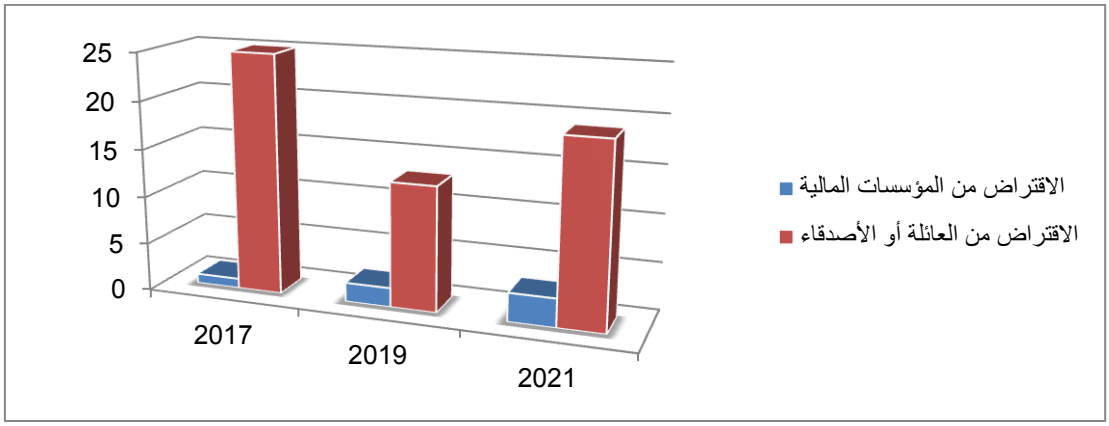

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ في الجدول أعلاه أن الاقتراض من المؤسسات المالية في تزايد خلال السنوات الثلاث 2017، 2019، 2021 بنسب 1%، 2% و3% على التوالي، لكن بالمقارنة مع اقتراض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء نجد أنه منخفض بشكل كبير طيلة السنوات الثلاث والتي قدرت بـ 25%، 13% و19% على التوالي، وهذا المؤشر يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (2.20): نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	-	45	39
شباب من 15-24 سنة	-	35	26
كبار (+25)	-	51	44
أفقر (40%)	-	36	30
أغنى (60%)	-	52	44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.12): نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت (+15، +25 سنة)

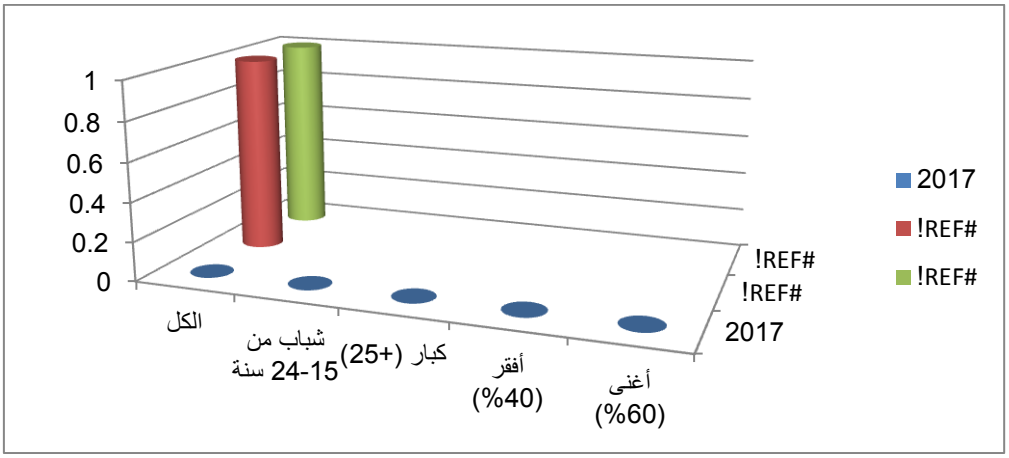

المصدر: من إعداد الطالبتين

يمثل الجدول أعلاه نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، فنلاحظ انخفاض هذه النسبة بين سنتي 2019، 2021 لكل الفئات، فنجد أنه في سنة 2021 كانت نسبة الكبار والأغنى (60%) متماثلة بـ 44% وهي نسبة أكبر من الشباب والأفقر (40%) والتي قدرت بـ 26% و30% على التوالي.

الجدول رقم (2.21): تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (+15،+25سنة)

النسبة (%) من البالغين

2021	2019	2017	
19	13	-	الكل
16	11	-	شباب من 15-24 سنة
20	13	-	كبار (+25)
21	16	-	أفقر (40%)
17	11	-	أغنى (60%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.13): تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (+15،+25سنة)

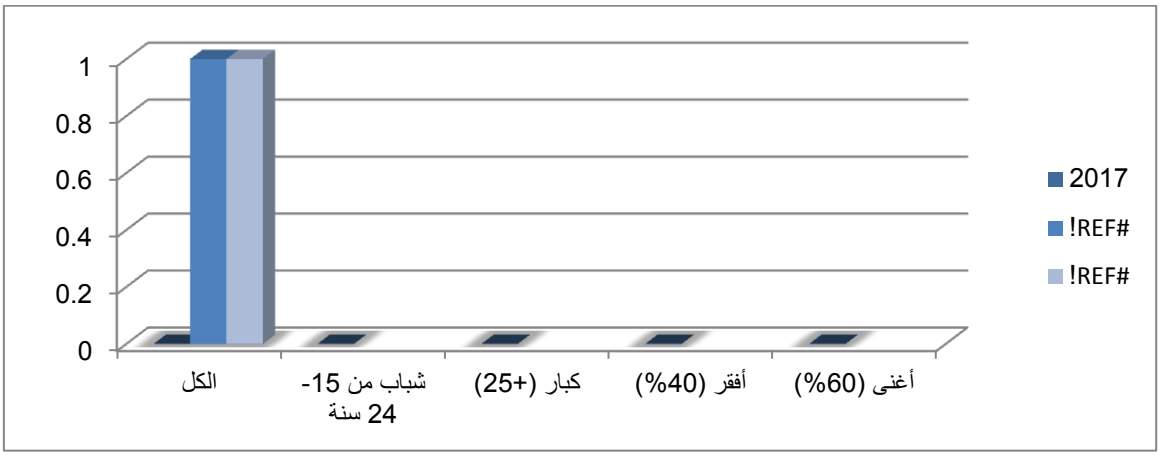

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي للبالغين من (+15،+25سنة) قد ارتفعت في سنة 2021 مقارنة بـ 2019، والتي كانت بالنسبة لفئة الكبار في سنتي 2019، 2021 قدرت بـ 13%، 20% وهي أكبر مقارنة بالشباب التي كانت نسبها 11% و16% من نفس السنتين، أما بالنسبة لأفقر (40%) فكانت تبلغ 16%، 21% في سنتي 2014، 2021، وأيضا هي أكبر من أغنى (60%) بنسب 11%، 17%.

ثانيا: مدى جودة الخدمات المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات ،وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض،بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وعلى هذا الأساس،سنستعرض أهم مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية في الجزائر:

الجدول رقم (2.22): نسبة الأشخاص الذين انسحبوا في السنة الماضية (% مع مؤسسة مالية، +15سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
الكل	-	61	61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.14): نسبة الأشخاص الذين انسحبوا في السنة الماضية (% مع مؤسسة مالية، +15سنة)

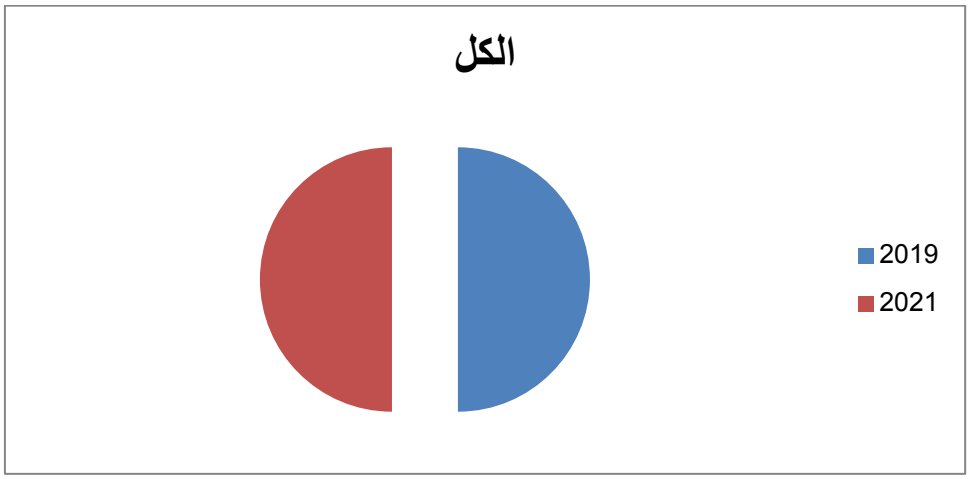

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أن نسبة الأشخاص الذين انسحبوا في السنة الماضية (% مع مؤسسة مالية، +15سنة) بقيت ثابتة في سنتي 2019، 2021 بـ 61%، وهي نسبة مرتفعة تعود لعدة أسباب من بينها:

- نقص الشفافية والافصاح عن المعلومات؛
- نقص السيولة في المصارف؛

الجدول رقم (2.23): نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدة جدا (+15 سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
لا يوجد حساب لبعد المؤسسة المالية جدا	–	–	4
لا يوجد حساب لبعد المؤسسة المالية جدا (% بدون حساب مؤسسة مالية)	–	–	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.15): نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدة جدا (+15 سنة)

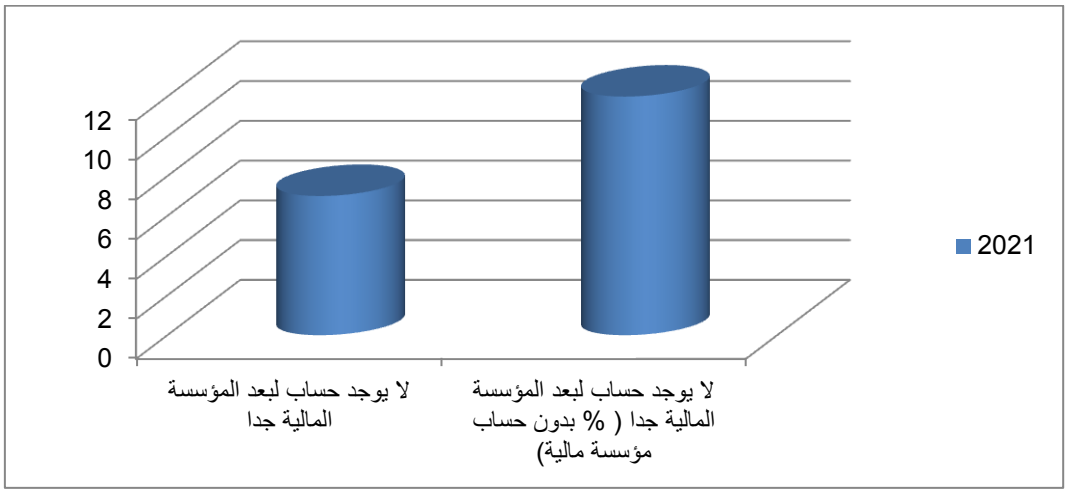

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حساب (% بدون حساب مؤسسة مالية) 7% أكبر من نسبة الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب 4% سنة 2021، وذلك راجع لتصريحاتهم المتمثلة في بعد المؤسسات المالية.

الجدول رقم (2.24): نسبة البالغين الذين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15سنة)

النسبة (%) من البالغين

2021	2019	2017	
5	–	–	لا يوجد حساب لغلاوة الخدمات المالية
9	–	–	لا يوجد حساب لغلاوة الخدمات المالية(% بدون حساب مؤسسة مالية)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.16):نسبة البالغين الذين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15سنة)

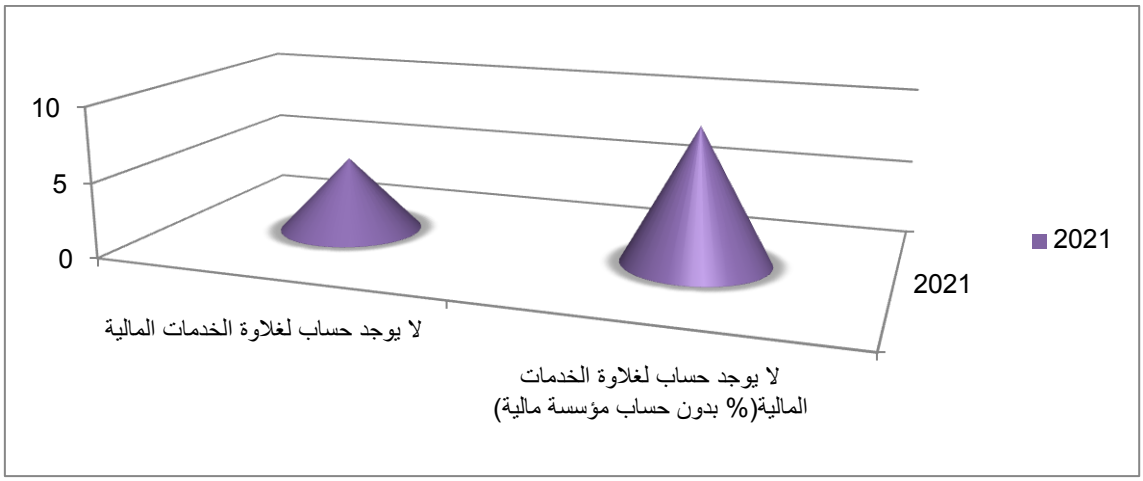

المصدر: من إعداد الطالبتين

يبن الجدول رقم (2.24) نسبة البالغين الذين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15سنة)، حيث نرى أن نسبة الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب لغلاوة الخدمات المالية (% بدون حساب مؤسسة مالية) 9% أكبر من الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب 5% سنة 2021، ويعود ذلك إلى عدم قدرة هؤلاء الأفراد على تحمل التكاليف المرتفعة.

الجدول رقم (2.25): نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
لا يوجد حساب لعدم وجود الوثائق اللازمة	-	-	7
لا يوجد حساب لعدم وجود الوثائق اللازمة (% بدون حساب مؤسسة مالية)	-	-	12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.17):نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15سنة)

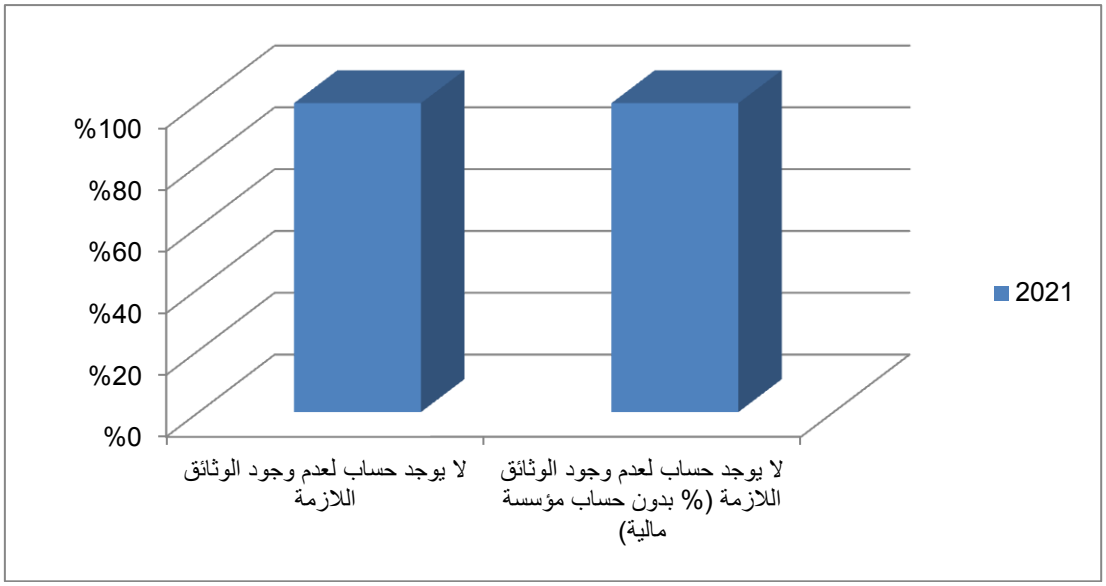

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2.18)

من الجدول أعلاه نلاحظ سنة 2021 أن نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حساب (% بدون حساب مؤسسة مالية) أكبر من الأفراد الذين لا يمتلكون حساب بنسب 12%، 7% على التوالي نتيجة لعدم توفر الوثائق اللازمة لفتح حساب.

الجدول رقم (2.26): نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (+15سنة)

النسبة (%) من البالغين

	2017	2019	2021
لا يوجد حساب لعدم الثقة في المؤسسات المالية	–	–	9
لا يوجد حساب لعدم الثقة في المؤسسات المالية (% بدون حساب مؤسسة مالية)	–	–	15
لا يوجد حساب لأسباب دينية	–	–	5
لا يوجد حساب لأسباب دينية (% بدون حساب مؤسسة مالية)	–	–	8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على .The Global Findex database xlsx

الشكل رقم(2.18):نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (+15سنة)

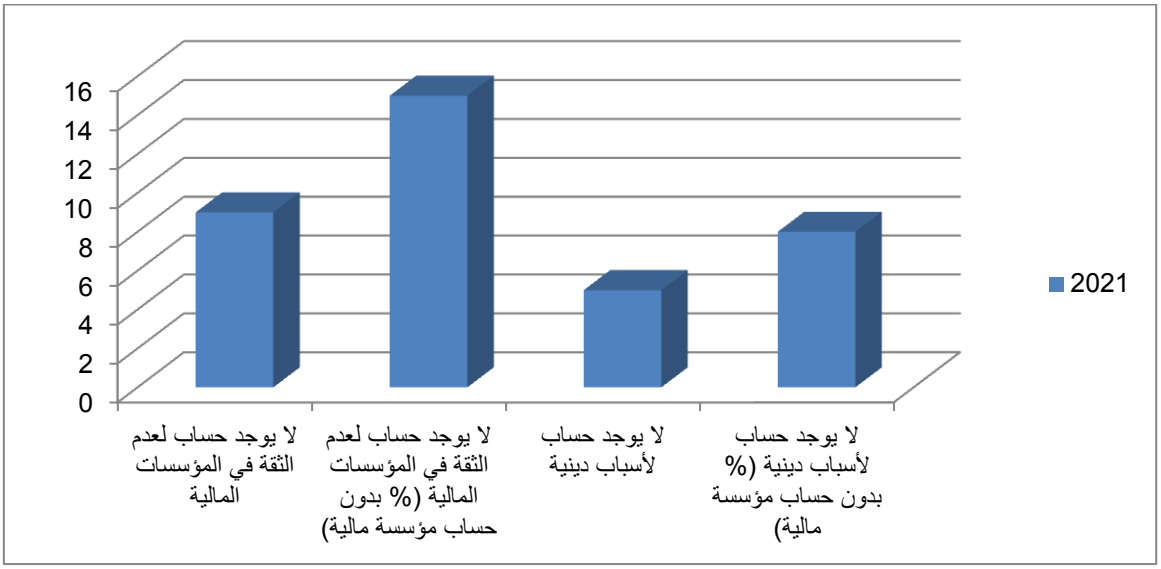

المصدر: من إعداد الطالبتين

نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية، نلاحظ أنّ نسبة عدم امتلاك حساب للأفراد البالغين أقل من نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب (% بدون حساب مؤسسة مالية)، وهي كالتالي: (9%، 15%) لعدم الثقة و (5-8%) للأفراد الذين لا يحبذون التعامل مع المؤسسات المالية من أجل تفادي المعاملات الربوية.

المبحث الثالث: تجارب تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وتصنيفها

يعتبر الشمول المالي في المناطق العربية أمراً ضرورياً، حيث أنه يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وخفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل، كما يساهم في رفع مستوى المعيشة، لذلك عملت العديد من الدول على بناء استراتيجيات وطنية لتعزيزه ارتكزت هذه الأخيرة على عدة محاور، وهذا ماسنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الدول العربية

وفقاً لصندوق النقد الدولي لاتزال المناطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي حيث أن(18%) فقط من السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مالية مع مؤسسات سنة 2017، مقارنة مع (43%) في البلدان النامية، و (24%) في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى (13%) عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2017 إلى أنّ المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج، تسجل ادنى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات والمالية حيث أنّ (80%) من السكان ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي فإن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمان من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي (29 %-21%) عام 2016، وامتلك نحو (30%) فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهي أقل من المتوسط العالمي 34%. في حين تصل الفجوة في نسبة الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع الى 8% على مستوى البلدان العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن (93%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 24 عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أي مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.[1]

وللتوضيح أكثر نستعرض مؤشر تعميم الخدمات المالية التالي:

الجدول رقم (2.27):ملكيةالحسابات فى مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما

الدولة	المجموع
لبنان	45
عمان	74
الكويت	80
قطر	66
الأردن	42
الإمارات	88

[1]. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره ، ص. 97.

المغرب	29
تونس	37
السعودية	72
فلسطين	-------
مصر	33
الجزائر	43
السودان	09
البحرين	83
موريتانيا	21
العراق	23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:The global Findex Database 2017

وبالاعتماد على هذا مؤشر تعميم الخدمات المالية يتم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالتالي:[1]

1. دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة: وتشمل دول الخليج التي تتميز بانتشار الخدمات المصرفية والمالية، وتسعى بدورها إلى تطبيق سياسات الشمول المالي فمن بينها نجد الإمارات التي تحتلالمرتبة الأولى وتتحصل على أعلى نسبة امتلاك الحسابات المصرفية فيها وتقدر بنسبة 88%، ثم تليها البحرين والكويت ثم عمان والسعودية وقطر بحوالي 83%، 80%، 74%، 72%، 66%، على التوالي.

2. دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة:وتشمل هذه المجموعة كلاً من لبنان، الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، وهي ذات معدلات شمول مالي متوسطة حيث تتراوح بين 29% - 45%، وأيضا سنة 2014 تم تصنيف فلسطين من بين هذه المجموعة بنسبة تقدر بـ 24.2%.

3. دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة:من بين الدول التي تم تصنيفها ضمن هذه المجموعة الدول الباقية مصر والسودان، العراق، موريتانيا بنسب تتراوح بين 9%- 33% وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء.

[1].كمال معيوف، عبد القادر قدوري، التثقيف المالي كاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية- حالة مصر-، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول لمالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص. 14- 15.

أولا: تحليل بعض من مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية

من أجل مقارنة الدول العربية فيما بينها ومعرفة موقعها وقدراتها، نعتمد على تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي وهي كالتالي:[1]

1) مؤشر امتلاك الأفراد البالغين(15+) لحسابات مصرفية من مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، يقيس لنا مدى امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية، وفيما يلي يتم مقارنة بعض الدول العربية من خلال هذا المؤشر.

الجدول رقم(2.28): مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية

البلدان/السنوات	2017	2019	2021
الجزائر	33.30	50.50	42.80
تونس	--------	27.40	36.90
المغرب	--------	--------	28.60
ليبيا	--------	--------	65.70
مصر	09.70	14.10	32.80
الأردن	25.50	24.60	42.50
العراق	10.60	11.00	22.70
البحرين	64.50	81.90	82.60
الكويت	86.80	79.90	79.80
الإمارات	59.70	83.70	88.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: The little data book on Financial inclusion

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول بين الدول العربية من خلال هذا المؤشر، وبزيادة معتبرة بنسبة 88.2% سنة 2021 مقابل 83.7% و59.7% سنتي 1720و2019 على التوالي، نتيجة لامتلاكها استراتيجيات متطورة وإمكانيات في تعميم الخدمات والمالية تليها البحرين بنسبة 82.6% سنة 2021 وهي أيضا بزيادة معتبرة حيث كانت سنتي 2017 و2019 تبلغ 81.9% و64.5% على التوالي. ثم الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة 79.8% في سنة 2021 فرغم انخفاضها في هذه السنة، إلاّ أنّها لازالت تحتل مكانة مرموقة بين الدول إذ كانت سنة 2017 تبلغ 86.8%، وسنة 2019 كانت نسبتها 79.9%، أما ليبيا فحققت في عام

[1].عبد الرزاق عريف، "وسائل الإعلام كآلية لتعزيز التنمية من خلال الاشتمال المالي في الدول العربية"، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد02، العدد03، سبتمبر 2018، ص ص. 94- 97.

2021 نسبة قدرها 65.7%، ثم الجزائر التي انخفضت فيها نسبة الشمول المالي إلى 42.8% سنة 2021 بعدما كانت سنة 2019 تبلغ 50.5% وفي سنة 2017 بلغت 33.3%.

لاقت الأردن زيادة طفيفة سنة 2021 بلغت 42.5%مقابل 25.5%، 24.6% سنتي 2017، 2019 على التوالي. وحققت تونس نسبة مرتفعة سنة 2021 قدرت بـ36.9% بعدما كانت في 2019 27.4%. أما مصر فنلاحظ أنّ هناك زيادة مرتفعة نوعا ما سنة 2021 مقابل سنتي 2017 و2019 حيث كانت تبلغ 9.7%، 14.1% على التوالي وأصبحت تبلغ 32.8%، وهذا مايدل على أنها اتخذت إجراءات معينة لجذب العملاء وامتلاك حسابات مالية رسمية، ثم المغرب التي حققت نسبة 28.6% سنة 2021، وآخر دولة هي العراق بنسبة 22.7% سنة 2021 وهي أدنى نسبة بين الدول وكانت تبلغ سنتي 2019، 2017 نسب 11% و10.6% على التوالي.

فدول الخليج كانت ولا تزال طيلة هذه السنوات السباقة للشمول المالي والمرتفعة بين الدول بينما العراق بقيت من الأواخر لحد الآن بنسب شمول مالي ضئيلة جداً.

2) مؤشر الادخار في مؤسسات مالية رسمية: هذا المؤشر يقيس لنا مدى قيام الأفراد البالغين بالادخار في مؤسسات مالية رسمية وهو كالتالي:

الجدول رقم(2.29): مؤشر الادخار في مؤسسات مالية رسمية

البلدان/السنوات	2017	2019	2021
الجزائر	04.30	13.80	11.40
تونس	05.00	10.30	18.30
المغرب	12.20	--------	06.30
ليبيا	--------	--------	17.10
مصر	0.70	04.10	06.20
العراق	05.40	03.50	01.60
الأردن	08.30	03.80	10.10
البحرين	16.30	34.70	30.70
الكويت	40.30	25.50	26.60
الإمارات	19.20	32.10	28.70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: The little data book on Financial inclusion 2021, 2019, 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ قيمة هذا المؤشر في البحرين بلغت 30.7% سنة 2021 فرغم انخفاضها في هذه السنة بعدما كانت سنة 2019 تبلغ 34.7% وفي سنة 2017 بلغت 16.3% إلا أنّها تحتل المرتبة الأولى مقارنة ببقية الدول، تليها مباشرة الإمارات بنسبة 28.7% سنة 2021 مقابل نسبتي 32.1% و19.2% في سنتي 2019، 2017 على التوالي. ثم الكويت بنسبة 26.6% سنة 2021 وهي أيضا انخفضت في هذه السنة إلا أنّها محافظة على مكانتها المرموقة بين الدول حيث في سنة 2017 بلغت 40.3% وفي سنة 2019 بلغت 25.5%.

الأمر الذي يدل على أنّ دول الخليج أيضا من خلال هذا المؤشر تساهم بشكل أكبر من بقية الدول على جذب أكبر عدد من الزبائن إلى المصارف، أما تونس فقد ارتفعت فيها نسبة الادخار في سنة 2021 الى 18.3% بعدما كانت في سنة 2017 تبلغ 05% وفي 2019 بلغت 10.3%.

ثم ليبيا بنسبة 17.1% في عام 2021، تليها الجزائر التي انخفض فيها هذا المؤشر في عام 2021 إلى غاية 11.4% بعدما كان في سنة 2019 يبلغ 13.8% مقابل 4.3% في سنة 2017،تليها الأردن التي حققت زيادة معتبرة نوعاً ما في عام 2021 بلغت 10.1% مقابل سنتي 2017، 2019 التي كانت نسبها 8.3%، 3.8%على التوالي.

وآخر الدول المغرب ومصر والعراق ، فالمغرب انخفضت في سنة 2021 مقابل سنة 2017 بنسبة 6.3% بعدما كانت 12.02%، أما في مصر فرغم ارتفاعها في عام 2021 بـ 6.2% مقابل سنتي 2017 و2019 بنسب 0.7%، 4.1% إلا أنّها بقيت ضمن الدول المنخفضة من حيث هذا المؤشر، وفي الأخير لازالت العراق في هذه المرتبة سواءً من خلال هذا المؤشر أو المؤشر الذي قبله التي انخفضت سنة 2021 لتبلغ 1.6% بعدما كانت في عامي 2019 و2017 تبلغ 3.5% و5.4% على التوالي.

3) مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية: يقيس لنا مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية.

الجدول رقم(2.30): مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

البلدان/السنوات	2017	2019	2021
الجزائر	01.50	02.20	03.00
تونس	03.20	08.00	08.50
المغرب	04.30	--------	02.60

ليبيا	--------	--------	02.80
مصر	03.70	06.30	06.30
العراق	08.00	04.20	02.80
الأردن	04.50	13.60	16.60
البحرين	21.90	21.30	16.80
الكويت	20.80	14.10	16.50
الإمارات	10.80	15.40	18.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: The little data book on Financial inclusion 2021-2017.

يظهر من خلال هذا الجدول ارتفاع المؤشر في الإمارات بنسبة 18.9% سنة 2021 مقابل 10.8% و15.4% سنتي 2017، 2019، تأتي في المرتبة الثانية البحرين بنسبة 16.8% في عام 2021، فبالرغم من انخفاض هذا المؤشر في هذا العام مقارنة بسنتي 2017 التي كان 21.9% و2019 كان 21.3% حيث كانت هي الأولى إلا أنّها لم تتراجع وبقيت في مكانة مناسبة. ثم الأردن بنسبة 16.6% سنة 2021، وكانت عام 2019 قد حققت 13.6% وفي عام 2017 بلغت 4.5%، وهنا الأردن في ارتفاع مستمر من خلال هذا المؤشر. أما الكويت بلغت نسبة قدرها 16.5% عام 2021 مقابل 14.1% و20.8% خلال عامي 2019، 2017 على التوالي، ثم تونس بنسبة 8.5% في عام 2021 مقابل نسبة 3.2% و8% في سنتي 2017، 2019. تليها مصر بنسبة 6.3% سنة 2021 وهي نسبة ثابتة في عام 2019 على خلاف سنة 2017 التي بلغت 3.7%. أما الجزائر فحققت معدل 3% سنة 2021 مقابل 01.5%، 2.2% في عامي 2017، 2019 وهي الأخرى في ارتفاع مستمر حسب هذا المؤشر. وفي المرتبة الموالية ليبيا والعراق بنسبة متماثلة سنة 2019 بلغت 2.8%، بعدما كانت العراق سنة 2001 تبلغ 8% وفي سنة 2014 بلغت 4.2% فنلاحظ أنها في انخفاض إذا لم تسارع لاتخاذ استراتيجية معينة.وآخر دولة هي المغرب بنسبة 2.6%عام 2021 بعدما كانت 4.3% في 2017.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول لتعزيز الشمول المالي

حاولت الكثير من الدول العربية تبني استراتيجيات وخطط من أجل تعزيز الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة له، ومن بين الجهود المبذولة من طرف هذه الدول نجد:

1) جهود الأردن لتعزيز الشمول المالي: في عام 2015 بدأ البنك المركزي الأردني بوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي بالمملكة، وذلك بعد قيام رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية الشمول المالي برئاسة محافظ

البنك المركزي الأردني وتستهدف هذه الاستراتيجية بشكل خاص تحقيق الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويلتزم البنك المركزي والشركاء الرئيسيون بموجب الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي(2018-2020) بتعزيز الشمول المالي للأفراد والشركات بالمملكة والمبني المستدامة والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ومع نهاية 2016/9 تم وضع حجر الأساس للبدء بالعمل على هذه الاستراتيجية وذلك بإطلاق ستة فرق عمل منبثقة عن اللجنة الوطنية بحيث تغطي عدة محاور أساسية وهي:

- الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- التمويل الأصغر.
- القدرات المالية والثقافة المالية.
- حماية المستهلك المالي.
- الخدمات المالية الرقمية.
- البيانات والأبحاث.

وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي(2018-2020) تحت رعاية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وبحضور دولة رئيس الوزراء د. هاني الملقى في 2017/12/4.[1] ولتحقيق هذه الاستراتيجية استفادت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن من تمويل مشروع استثماري من البنك الدولي بعنوان مشروع تعزيز سياسات ولوائح الاشتمال المالي في الأردن(p163719) بلغت قيمته الاجمالية 1.250.000 دولار وذلك في 31 ماي 2017.[2]

[1]. البنك المركزي الأردني، ، تقرير الاستقرار المالي 2017، دائرة الاستقرار المالي، ص. 13.

[2]. إيمان بوقرة، "واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص. 18.

الشكل رقم(2.19): الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن

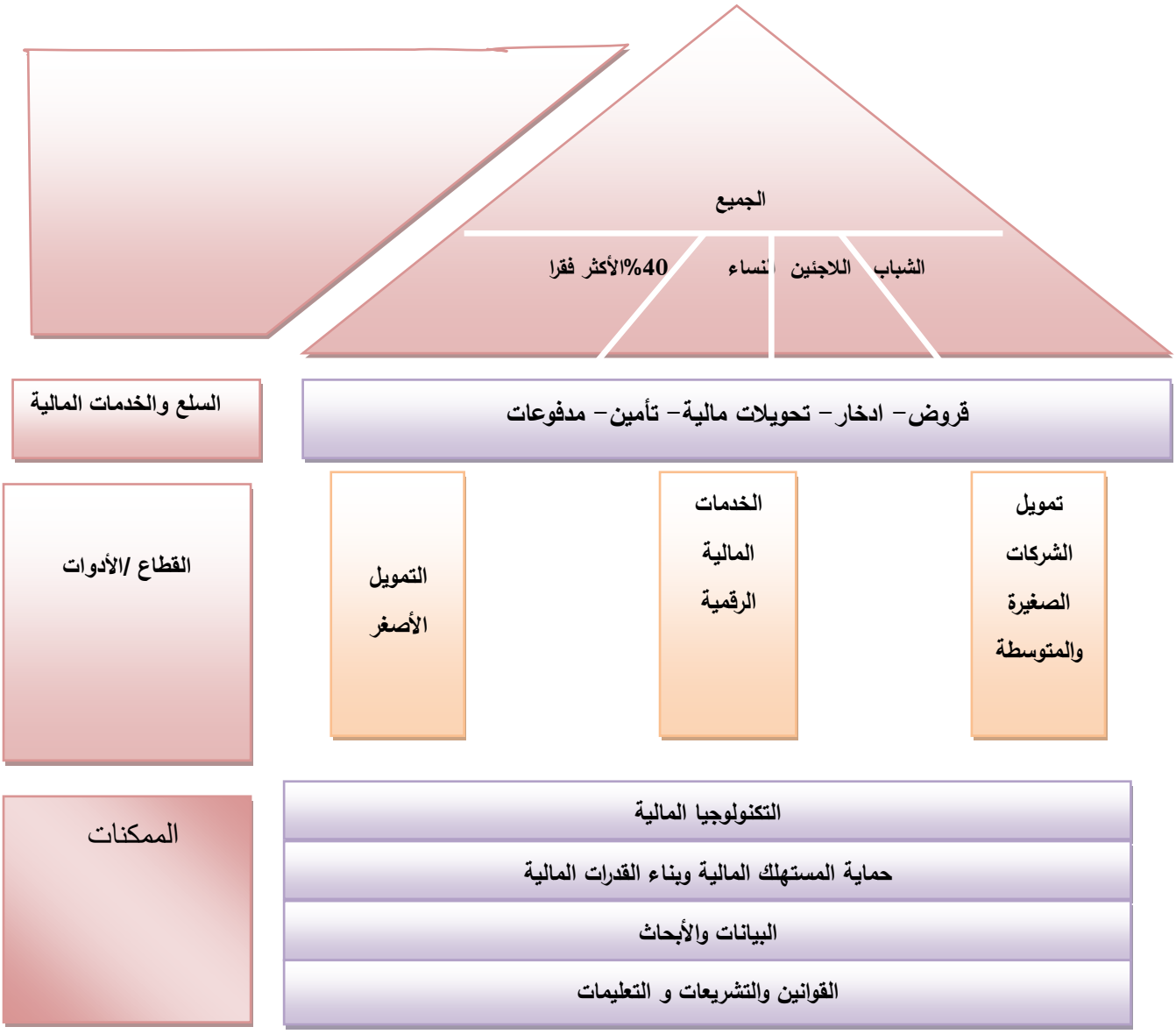

المصدر: البنك المركزي الأردني The National Financial Inclusion Strategy2018- 2020

وكان وراء تطبيق هذه الاستراتيجية عدة أسباب من بينها:

أ- **النسب المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا**:طبقا للدراسة التشخيصية التي أجريت عام 2021، فإن 67% من الأردنيين فوق سن 15 سنة لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفق المؤشر نسبة امتلاك الحسابات، كما أن 38% من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية، بالإضافة أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا.

ب- **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تعمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على التقليل من عدم المساواة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وذلك بما يتماشى مع خطة النمو الاقتصادي ورؤية الأردن 2025 وهو ما يؤدي إلى:[1]

- توفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وكذا الخدمات المالية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهو ما يؤدي إلى خلق فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود والشباب العاطل عن العمل.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتحرير القدرات الاقتصادية للنساء في المجتمع.
- زيادة فرص الوصول إلى الاستخدام للخدمات المالية الرسمية لغير الأردنيين.
- إيصال مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة بما فيها المناطق النائية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع معدل الاشتمال المالي من معدله الحالي البالغ 24.6% إلى 36.6% من إجمالي عدد السكان البالغين عام 2020، وفي نفس الوقت، تقليل الفجوة الجنسانية في الأردن من 53% إلى 35% ومن أجل تحقيق هذا الهدف، حدد البنك المركزي تسعة أهداف نص عليها إعلان مايا، وقد تم إبلاغ التحالف المعني بتعميم الاشتمال المالي بهذه الأهداف التسعة. وسوف يتم نشر التزامات الأردن على بوابة البيانات الخاصة بالتحالف المعني بالاشتمال المالي، فضلا عن متابعة تطورها وتنفيذها ومشاركتها والاحتفال بها بدءاً من الصف السابع وحتى الصف الحادي عشر بحلول عام 2020، تحسين إمكانية التشغيل المتبادل بين أنظمة الدفع في المملكة بحلول نهاية عام 2018، ضمان فعالية نمو قطاع التمويل الأصغر باعتباره جزءا من النظام المالي الرسمي، إتاحة الخدمات المالية الرقمية للاجئين وغير المواطنين، ضمان توفير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة للخدمات المالية الرقمية، تحديث مستوى جمع بيانات الاشتمال المالي وقياسها لتتوافق مع شبكة التحالف المعني بالاشتمال المالي وذلك من أجل إنتاج مؤشرات قابلة للمقارنة بحلول عام 2018، زيادة فرص وصول الشباب الأردني(15- 22) سنة إلى الاشتمال المالي لتصل إلى نسبة 25% سنويا بحلول عام 2020.[2]

2) جهود المملكة العربية السعودية:أولت رؤية المملكة 2030 أهمية كبيرة لتعزيز دور القطاع المالي ليكون قطاعا متنوعا وفاعلا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار وزيادة كفاءة القطاع المالي لتعظيم الأصول، وتوسيع قاعدة المستهدفين ومواجهة التحديات، ولذلك أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامجا تنفيذيا لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة.[3]

[1]. البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص. 14.

[2]. إيمان بوقرة، مرجع سابق، ص. 19.

[3]. الوصول إلى الأقل حظا، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، ص. 25. متاح على هذا الموقع،

ويتطلب بناء قطاع مالي مزدهر لتحقيق أهداف المملكة وجود ثلاث ركائز استراتيجية لكل واحدة منها مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:[1]

❖ **تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص:** حيث تناولت هذه الاستراتيجية الأهداف الآتية:

- تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة.
- بناء بنية تحتية مالية متطورة.
- تطوير قطاع مزدهر لإدارة المخاطر المالية.
- تعزيز قدرات العاملين.

❖ **تطوير سوق مالية متقدمة:** نجد من أهدافها مايلي:

- تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص.
- تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين.
- توفير بنية تحتية آمنة وشفافة(الحفاظ على استقرار الأسواق المالية).
- تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم.

❖ **تعزيز وتمكين التخطيط المالي(الادخار وما إلى ذلك):**

- تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار.
- الدفع باتجاه التوسع في منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق.
- تحسين منظومة الادخار وتعزيزها.
- تعزيز الشفافية المالية.

كما تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي"ساما" على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة نظرا لدوره الفاعل في تعزيز الاستقرار المالي وتنوع النظام المالي ولما له من دور في دعم فرص النمو الاقتصادي، حيث تعمل بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز الشمول المالي، وبالتحديد تعزيز وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل،إذ إن رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي، ورفع نسبة التمويل المخصص لها إلى 20%، وكذلك زيادة عدد البالغين الذين لديهم

---

http://www.kkf.org.sa/ar/advocacy/pages/FnR.aspk, visité le: 18/05/2023.

[1]. وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020، رؤية 2030، ص. 34. http://vision2030.gov.san, visité le: 18/05/2023.

حساب مصرفي إلى 90% من أبرز الأهداف التي تسعى الرؤية تحقيقها. ومن أجل ذلك قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحد الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، إضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح حسابات. كما أصدرت المؤسسة القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم خدمات مالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية، بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية بيسر وسهولة.

وأطلقت المؤسسة أيضا أخيرا بيئة تجريبية تنظيمية(Sandbox) من أبرز مخرجاتها إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونيا دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف، وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف المحمول.[1]

3) استراتيجية قطر لتعزيز الشمول المالي: في قطر تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي عام 2015 والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل، تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.[2]

الركائز الأساسية التي تتبناها الاستراتيجية: وهي أربع ركائز أساسية:[3]

❖ **دعم البنية التحتية** تتضمن مايلي:

- بيئة تشريعية: وذلك عن طريق توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- تطوير نظم الدفع والتسويات لتسهيل تنفيذ العمليات، والاستفادة من التطورات التكنولوجية لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أكثر.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

[1]."ساما": رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه http://sabq.org/v9hSf6, visité le: 22/05/2019

[2].إتحاد المصارف العربية، " الشمول المالي .. حاجة عربية للحد من الفقر"، مجلة شهرية متخصصة، العدد 436، (مارس 2017)،ص. 16.

[3]. بنك قطر المركزي، " الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي"، ص ص. 3- 4.متاح على الموقع، www.qcb.gov.qa/Arabic/News/pages/18/05/2023. .aspx

❖ **الحماية المالية للمستهلك:**

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

– توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء.

– توعية وتثقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

❖ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:**

– مراعاة احتياجات العملاء المستهدفة ومتطلباتهم عند تصميم المنتجات والخدمات لهم.

❖ **التثقيف المالي:**

– تعزيز المعرفة المالية والوعي لدى المواطنين.

دور مصرف قطر المركزي والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي: له دور كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال:[1]

– وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها.

– تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها للرقابة.

– تشجيع إنشاء قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

– تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.

– حماية المستهلكين ورفع الوعي المصرفي والتثقيف المالي لديهم .

4) جهود مصر لتعزيز الشمول المالي: تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور من بينها:[2]

❖ **إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:** حيث تم إنشاؤه بموجب القرار 89 لسنة 2017، يتضمن 16 عضو منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، يختص المجلس بدعم القنوات الإلكترونية بدل الدفع التقليدي وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع

[1]. بنك قطر المركزي، مرجع سبق ذكره ، ص. 4.

[2]. صورية شنبي، السعيد بن لخضر،" أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر)"،*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، المجلد03، العدد02، 2018، ص ص. 124- 125.

الرسمي، وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية، كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.

❖ **بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية، التي لا توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصري من خلال مناقشة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمجلس النواب.

المبادرات الداعمة للشمول المالي: تهتم الدولة متمثلة في البنك المركزي المصري بتطبيق الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها: [1]

- **مبادرة حساب لكل مواطن:** تهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة بمصر وعددها "39" بنك تحت عنوان" حساب لكل مواطن" ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.
- **مبادرة التمويل العقاري:** أطلقها البنك المركزي في 2014، وتم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليارات جنيه لمدة 20 عاما وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت هذه المبادرة بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين 5% إلى 7% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و8% لمتوسطي الدخل و10.5% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة 950 ألف جنيه. وقد لاقت هذه المبادرة إقبالا كبيرا مما جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من 10 مليارات جنيه إلى 20 مليار جنيه.
- **مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أقام البنك عدة مبادرات من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55 مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر 2017.

[1]. نانسي البنا، "نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر"، 17 أفريل 2018، http://www.sis.gov.eg/story/164726?lang=ar, visité le: 18/05/2019.

- **مبادرة الدفع عن طريق الهاتف المحمول:** اهتم البنك المركزي بمبدأ التحول لمجتمع غير نقدي، حيث أصدر في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، حيث تعمل على تحقيق المزيد من الشمول المالي عن طريق مايلي:

– توسيع نطاق مقدمي الخدمات ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

– تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية.

– تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفعات الحكومية.

وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول نحو 9.2 مليون عميل منذ إطلاق مبادرة الشمول المالي في 2017.

المطلب الثالث: تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي

يمكن تصنيف دول العالم العربي إلى ثلاث فئات متجانسة تقريبا مع ملاحظة أن هذا التصنيف يتغير تزامنا مع كل صدور لمؤشر محدث:[1]

أولا: تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الشمول المالي

يتم تصنيفها إلى ما يلي:

1–الفئة الأولى (دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة): دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، البحرين) وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 67%، إذ بلغت على التوالي لعام (2017): 87%، 80%، 49%، (2014): 66%، (2011): 72%، 83%.

2–الفئة الثانية (دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة): تشمل كلا من (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، تونس، المغرب) وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% و62% حيث بلغت على التوالي: 43%، 32%، 42%، 45%، 66%، 25%، 37%، 28%.

[1]–محمد بن موسى، عمر قمان، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (global findex) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد3، مخبر الإصلاحات الاقتصادية التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص 11

3-الفئة الثالثة (دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة):تشمل كلا من (العراق، موريتانيا، السودان، اليمن) وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24% حيث بلغت على التوالي: (2017): 20%، 19%، 15%، (2014): 6%، (2011): 12%.

ولتحسين مستوى الشمول المالي في الدول العربية يجب القيام على تطوير إستراتيجيات هذا الأخير مع تطوير استراتيجيات المصارف، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول(2.31): تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية.

الدول	مدى توفير إستراتيجية وطنية أو خطة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي
الأردن	تم تشكيل لجنة لإعداد وتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي
تونس	يتم الإعداد حاليا لوضعإستراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي
السودان	يجري العمل على تطوير إستراتيجية للشمول المالي والمصرفي
فلسطين	يجري إعداد الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي
الكويت	تتوافر خطط لتعزيز الشمول المالي لدى عدة جهات، ومنها ما تضمنته تعليمات دليل حماية العملاء الصادر من بنك الكويت المركزي نحو أهمية وضع برامج سنوية لتحقيق أهداف الشمول المالي والمصرفي
لبنان	إطلاق إستراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي، والمصرفي، والتي تتضمن جانبا متخصصا بالشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
مصر	يجري إعداد الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي
المغرب	تتوافر إستراتيجية للتنمية المتكاملة للقطاع المالي الوطني
موريتانيا	تتوافر إستراتيجية للشمول المالي والمصرفي

المصدر: طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي: الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 29

يتطلب سد فجوة الشمول المالي في الاقتصاديات العربية تضافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبني استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي، بما يسهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار والإسهام في تحقيق العدالة

الاجتماعية ومكافحة الفقر، ولما كانت البنوك المركزية العربية تستهدف الحفاظ على الاستقرار المالي بتعزيز أهداف الشمول المالي، فإن نتائج تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ستؤدي إلى الحفاظ على توازن معقول في جانبي الأصول والخصوم للمؤسسات المالية والمصرفية.[1]

ثانيا: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي

يتم ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2.32): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي.

الدول	مؤشر الشمول المالي	الرتبة العربية
الإمارات	32.6	6
الكويت	42.01	3
عمان	46.42	2
قطر	40.60	4
السعودية	24.34	9
الجزائر	9.62	13
مصر	18.77	11
الأردن	37.11	5
لبنان	50.83	1
فلسطين	19.50	10
تونس	29.29	8
المغرب	30.86	7
السودان	5.74	14
اليمن	3.93	15

[1]-عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، العدد 10، بيت المشورة للاستشارات المالية، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 2019،ص 66.

Source:Cyn_youngpark and rank and RogelioV.mercado; jr; financial inclusion, poverty, and incomeinequality indeveloping Asia Asiandevelopmentbank , no. 426 metromanila, Philippines, 2015 pp: 6_7.

يوضح لنا هذا الجدول مرتبة الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي، إذ يمكن القول أن الدول الأفضل نسبيا هي: (عمان بمرتبة 2، الكويت بمرتبة 3، الإمارات بمرتبة 6) لتأتي في المرتبة الأخيرة كل من: (الجزائر بمرتبة 13، السودان بمرتبة 14، اليمن بمرتبة 15) لذلك عليها بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشمول المالي.

خاتمة الفصل الثاني

يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في التعاملات والخدمات المالية فيما يخص الشمول المالي وبالرغم من كل المجهودات القائمة من طرفه في تعزيز الشمول المالي إلا أن الجزائر تتمركز من بين الدول الضعيفة في الخدمات المالية ولا يزال هماك الكثير للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها إلى خدمات مالية شاملة للإفراد.

و بالحديث عن الجزائر كدولة عربية فنختص بالذكر أن المنطقة العربية كذلك تصنف من الدول التي تعاني كذلك من ضعف لمؤشرات الشمول المالي فيها. وباعتبار الشمول من احد العوامل الاقتصادية المالية فيعتبر من المؤثرين على وتيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمع.

وفي الأخير توصلنا إلى النتائج التالية:

- تقوم الدول العربية بمبادرات من أجل تعزيز الشمول المالي وذلك لما لها من أهمية في تحقيق استقرار مالي في النظام المصرفي.
- تميزت الدول العربية بتفاوت ملحوظ فيما يخص مستوى الشمول المالي.
- إن سياسة الشمول المالي لها دور فعال في تحقيق استقرار مالي في النظام المصرفي.
- هناك معيقات تؤثر على البلدين فيما يخص الشمول المالي من بينها ضعف التثقيف المالي.
- بالرغم من كل المحاولات والطرق التي يتبعها البنك المركزي الجزائري لرفع الشمول المالي إلا أن مؤشراته جد ضعيفة ولم تصل للمستوى المطلوب.

خـــــاتمة

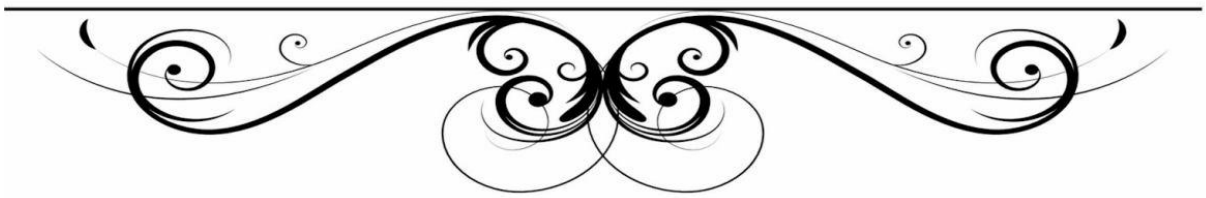

خاتمة

-خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إظهار مستوى الشمول المالي في الجزائر وفي بعض الدول العربية من خلال الجهود التي تقدمها في سبيل تحسين الشمول المالي كإستراتيجية وطنية فعالة تقوم بدور كبير في تحقيق استقرار مالي في النظام المصرفي، فتحقيق كل هذا لا يتوقف فقط على توفير الخدمات المالية وحسب بل يجب على كل هذه الدول الإشراف ومتابعة نشر التثقيف المالي والتوعية المالية لتمكين كافة شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات المالية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي إلا أنها مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات أعلى في هذا الخصوص، لذلك يجب بذل المزيد من الجهود تحقيقا لاستقرار مالي في النظام المصرفي العربي.

-اختيار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: الشمول المالي هو مساعدة كافة فئات المجتمع بالحصول على الخدمات المالية، ومن ثم رفع مستوى الكفاءة المالية، بحيث أنه يهدف إلى تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وفقط، فهي خاطئة لأن الشمول المالي لا يهدف فقط إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتخفيض مستويات الفقر فحسب وإنما له دور كبير في توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة وتحسين المعرفة المالية والوعي المالي في الدول، بالإضافة إلى الهدف الأكبر المتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي في النظام المصرفي.

- **الفرضية الثانية**: تتمثل ركائز الشمول المالي في وجود البنية التحتية المالية المناسبة وحماية العميل، فهي صحيحة لأن ركائز الشمول المالي هي وجود بنية تحتية مالية قوية وذلك من أجل دعم هذا الأخير، بالإضافة إلى العمل على حماية العميل من أجل تزويد ثقة المجتمع في القطاع المصرفي.

- **الفرضية الثالثة**: يعرف الاستقرار المالي للنظم المصرفية على أنه قدرة المصارف على مواجهة التذبذبات المالية وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية، فهي صحيحة بحيث أن الاستقرار المالي للنظم المصرفية يعرف على أنه العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المصرفي مما ينطوي على غياب التوترات في الجهاز.

- **الفرضية الرابعة:** إن واقع الشمول المالي في الدول لعربية له مستويات: مرتفع، متوسط، منخفض، فهي صحيحة، لأن واقع الشمول المالي في الدول العربية يصنف إلى دول لها معدل نمو مرتفع، وهناك دول لها معدل نمو متوسط، ودول لها معدل نمو منخفض وهو ما أثبتته دراسة الطالبتين.

-نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج نذكر فيما يلي:

- الشمول المالي هو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، وذلك من أجل حصول هذه الفئات على خدمات مالية بتكاليف منخفضة من جهة، وتحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للنظام المصرفي من جهة أخرى.

- تحقيق إستراتيجية الشمول المالي له عدة أهداف لعل من أهمها: تحقيق التنمية المستدامة، حماية العميل، تمكين النساء من الانخراط في العمليات المصرفية.

- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على المستوى الدولي وذلك لما له من مزايا وأهداف.

- لا تزال الدول العربية تحقق أدنى مستويات الشمول المالي، وذلك لنقص التوعية والتثقيف.

- رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر في تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي، إلا أن مؤشرات هذه الأخيرة مازالت منخفضة.

- إن تحسين مستويات الادخار والاقتراض باستخدام سياسة الشمول المالي بجلب جميع الفئات المستبعدة ماليا، يساعد على تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

- عند العمل على تطبيق الشمول المالي ورفع مستوياته يجب الأخذ في الحسبان الاستقرار المالي في النظام المصرفي، لأن أحدهما مكمل للآخر.

- صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي في النظام المصرفي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من المجتمع مستبعدة اقتصاديا، بحيث يجب أن تستفيد كل شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية.

-التوصيات:

- يجب بذل الجهود في نشر التثقيف والتوعية بخصوص الشمول المالي في الدول العربية.
- يجب العمل على توفير الجهد لدراسة ملفات منح القروض وتحسين مستويات الادخار.

- العمل على سد الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية في النظم المصرفية العربية.
- العدالة والشفافية في تقييم الخدمات المالية وذلك من أجل زيادة الثقة بين المؤسسات المالية والعملاء.
- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى الفئات التي يصعب الوصول إليهم بما في ذلك النساء وفقراء الريف.
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.

- آفاق الدراسة :

- من خلال الدراسة لهذا الموضوع ,تراودنا مجموعة من التساؤلات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع، و ذلك من أجل تكوين إشكاليات بحوث و دراسات أخرى كالتالي :
- أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية.
- أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية.
- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار.
- أثر التثقيف المالي على مستوى الشمول المالي في الدول العربية.

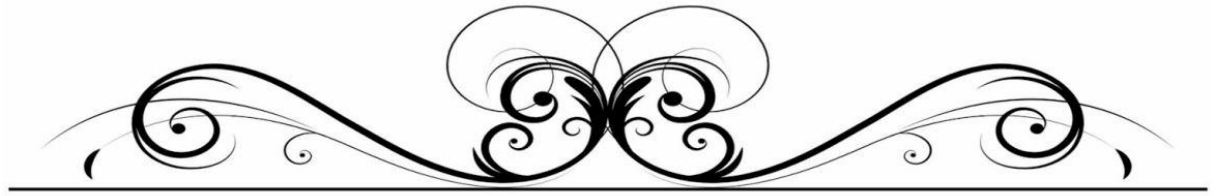

قائمة المراجع

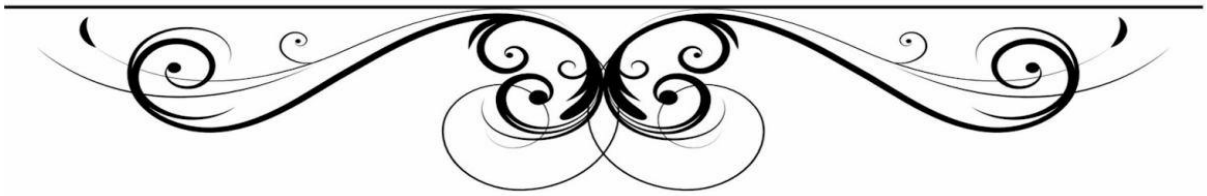

قائمة المراجع

أولا: الكتب العربية

1.أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات والاتجاهات الحديثة)، الطبعة الحادية عشر، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض،2014.

2.اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، الطبعةالأولى، داروائل للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، ،2004

3.حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى،دار صفاء ،عمان،2011.

4.طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات(المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

ثانيا: المذكرات

1. آسيا قاسيمي، أثرالعولمة الماليةعلى تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية و لتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015.

2. إكرام مالوسي،سنه مسعي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة 2021.

3. حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)،مذكرة ماجيستر، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

4. حنين محمد بدر عجور، دورالاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)،مذكرة ماجيستر، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

5. ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي:بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013.

6. زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009.

7. سليمة قطافي، دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي لدعم المرونة، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020.

8. سمير عبد الله،الشمول المالي في فلسطين، مذكرة ماجستير،معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، القدر رام الله،2016.

9. صفاء دبوبة، مروى مريان،دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي–دراسة حالة لعينة من الجمهور العام في الجزائر–،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021/2020.

10. طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2015.

11. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحليل اقتصادي، جاعة الجزائر03، 2012.

12. عباس بوهريره، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي معمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.

13. عبد الرحمن بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

14. عبد السلام بن شهلة، التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2021.

15. عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009.

16. فريال جعفري، حماية المستهلك من السلع المقلدة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2020.

17. محمد زميت،النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

18. ميمونة محمدي ،فاطمة الزهراء رمان،دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي– تجارب دولية :الصين والامارات العربية المتحدة خلال (2010 -2019)،مذكرة ماستر ، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2020.

19. ميمونة محمدي ،فاطيمة الزهراء رومان ،دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي،تجاربدولية،الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2019)،مذكرة ماستر،تخصص ادارة مالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون، تيارت،2020.

20. نسرين رجال،دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021/2020.

21. نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا :المجلات العلمية

1. إتحاد المصارف العربية، " الشمول المالي .. حاجة عربية للحد من الفقر"، مجلة شهرية متخصصة، العدد 436، (مارس 2017).

2. أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي- دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2021.

3. آية عادل محدود عوض، أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد03، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021.

4. إيمان بوقرة، "واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02.

5. بختة بطاهر، عبد الله عقون،الشمول المالي وسبل تعزيزه اقتصاديات الدول، تجارب بعض البلدان العربية، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي، خميس مليانة ،2018.

6. جازية حسيني ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد23، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حاسيبة بن بوعلي،الشلف،2020.

7. جواني صونية،مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي،-تجربة البحرين- مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة، المجلد04، العدد02،الجزائر،20121.

8. حنان دريد،الطاوس غريب، دور التمويل في تعزيز الشمول المالي:دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار،2020.

9. رفيقة صباغ، سيمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق،مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10، العدد 02،2020

10. رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 1، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2020.

11. زهير غراية، تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي و الاستقرار المالي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد01، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية،أدرار،2020.

12. سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي،دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 58،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020.

13. سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 58،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2020.

14. سالم محمد معطش جمعان العنزي، تطوير أداء التدقيق الداخلي في البنوك الكويتية كمدخل مقترح للحد من مخاطر الشمول المالي(دراسة ميدانية على البنوك الكويتية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المحاسبة،العدد1، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2020.

15. سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟"،المجلة الجزائريةللتنمية الاقتصادية، العدد02، جوان 2015.

16. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2019.

17. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2019.

قائمة المراجع

18. عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019.

19. العباس بهناس وآخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي الإشارة إلى التجربة الأردنية،مجلة معارف، العدد2، معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، جامعة أكلي محند اولحاج،البويرة،2019.

20. عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، العدد 10، بيت المشورة للاستشارات المالية، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 2019.

21. عبد الرزاق عريف، "وسائل الإعلام كآلية لتعزيز التنمية من خلال الاشتمال المالي في الدول العربية"، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد02، العدد03، سبتمبر 2018.

22. فضيل البشير ضيف، فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد01، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020

23. فيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2020.

24. كمال عايشي، "أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006.

25. محمد بن موسى، عمر قمان، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (global findex) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد3، مخبر الإصلاحات الاقتصادية التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.

26. محمد بوطلاعة، واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-،مجلة الإقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد 02،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف،ميلة الجزائر،جوان2020.

27. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة شلف، المجلد 01، العدد: 01، 2019

28. مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون،دورالتكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة عن موظفي مصرفي في بغداد التجاري و الخليج التجاري،مجلة وارث العلمية، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء،العراق،2020.

29. مليكة كركار، الشمول المالي:هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد3،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2019.

30. مليكة كركار، الشمول المالي:هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد3،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة،2019.

31. نعمة نغم حسين،أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، الكلية التقنية الإدارية، بغداد،2018.

32. نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد10، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، 2021.

33. ياسين بن الضب،أثرالشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2004-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2019.

34. MouniaBabas ,Nabila Fali, the reality of financial inclusion indicators in the city of setifAsurvey, Economic Researcher Review,N°1, Faculty of Economics commercial and management science, university Al Bashir Ibrahimi, BordjArredj, 2021

رابعا: الملتقيات العلمية

1.أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، جامعة النهرين، بغداد، 2018.

2.بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي، تيبازة.

3.رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 23/22 أفريل 2003.

4. زوليخة كنيدة، ورمضان مروة وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر الدراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوال صوف، ميلة.

5. سيد أعمر زينب، شينيني رشيد، واقع وأفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة احمد دراية، إدرار، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي.

6. صفية يوسفي، وحسن مجبري، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أدرار.

7. كمال معيوف، عبد القادر قدوري، التثقيف المالي كاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية– حالة مصر–، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول لمالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة.

8. مليكة زغيب، حياة نجار،النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية،" جامعة سكيدة، جامعة جيجل.

9. نور الدين تمجغدين، الحاج عرابة، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر –الاستراتيجية والسياسة المصرفية– "، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 12/11 مارس 2008.

خامسا: المراسيم والدوريات

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

2. حنان الطيب، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، 2020

3. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، الأردن، 2015

4. قانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض"،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 14 أفريل 1990

5. المواد 36،98، الأمر 11/03 المؤرخ في 26أوت 2003، المتعلق بالنقد وا لقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 52، 27 أوت 2003.

6. المواد 35، 83، 97،119، الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

7.لمادة 45 مكرر،الأمر رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

8. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

9. البنك المركزي الأردني، ، تقرير الاستقرار المالي 2017، دائرة الاستقرار المالي.

سادسا: المواقع الالكترونية

Douglas Randall and Jennifer Chien,"8 key approaches to accelerate financial inclusion", words bank,2017,see web site: http: //blogs.wordbank.orgsd.

"رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وفروعها"،
http://www.djazairess.com/akhersaa/12625, visité le: 18/05/2023

الوصول إلى الأقل حظا، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، ص. 25. متاح على هذا الموقع، http://www.kkf.org.sa/ar/advocacy/pages/FnR.aspk, visité le:18/05/2023.

وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020، رؤية 2030، ص.
http://vision2030.gov.san, visité le: 18/05/2023. .34

ساما": رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه
http://sabq.org/v9hSf6, visité le: 22/05/2019

بنك قطر المركزي، " الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي"، ص ص. 3- 4.متاح على الموقع، www.qcb.gov.qa/Arabic/News/pages/18/05/2023. .aspx

نانسي البنا، "نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر"، 17 أفريل 2018، http://www.sis.gov.eg/story/164726?lang=ar, visité le: 18/05/2019.

الملخـــــص

الملخص

تهدف الدراسة للتعرف على الشمول المالي حيث أنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة، وتوضيح دوره كاستراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار المالي في النظم المصرفية، حيث تم تشخيص واقعها في الدول العربية من خلال عرض مؤشرات وبيانات، والتعرف على المبادرات التي تبذلها هذه الدول لتطبيق هذه الاستراتيجية لما لها من أهمية في توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المصرفية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى توضيح واقع الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية بحيث تم التوصل إلى ضعف هذه الاستراتيجية في الدول العربية رغم كل الجهود المبذولة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، التثقيف المالي، النظم المصرفية، حماية المستهلك.

Abstract:

The study aims to identify financial inclusion, as it is the state in which all individuals are able to access high-quality financial services, and to clarify its role as a targeted strategy to achieve financial stability in banking systems, as its reality in the Arab countries has been diagnosed by displaying indicators and data, and identifying initiatives The efforts made by these countries to implement this strategy because of its importance in expanding the circle of beneficiaries of banking services.

Keywords:financial inclusion, financial stability,financial education, banking systems, consumer protection.